

حدود ما بعد الحداثة وأساليب إدارتها

الأستاذ الدكتور شمسة بوشناف

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة عمار ثليجي/الأغواط

الملخص

في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها العلاقات الدولية والناجمة عن العولمة وثورة المعلومات والتطور التكنولوجي، برزت العديد من الدراسات التي تناولت ظهور حدودا جديدة سميت بحدود ما بعد الحداثة والحدود الافتراضية وهي حدودا تتجاوز الحدود الكلاسيكية ولا ترتبط بسيادة الدولة. هذه الحدود الجديدة فرضت تطوير آليات ضبط و التحكم في الحدود ضمن هذا السياق تبنت الدول "الإدارة المنسقة للحدود" لمواجهة تبعات العولمة وآثارها على الحدود. وعليه، فإن هذه الدراسة تتناول مداخل تأثير العولمة على الحدود والتعريف بحدود ما بعد الحداثة وسبل إدارتها.

الكلمات المفتاحية: الحدود الافتراضية، إدارة الحدود، أمن الحدود، الإدارة المنسقة.

Absract

In light of the rapid changes in international relations resulting from Globalization, the information revolution and technological development, numerous studies have emerged on the appearance of new borders designated as post-modern and virtual ones. These new borders go beyond the classical ones and are not related to the sovereignty of the state, and require the development of border control mechanisms. Within this context, countries have adopted a "coordinated border management" to face the Globalization effects and its repercussions on borders. In view of that, this study deals with the inputs of the Globalization impact on borders and the definition of post-modern borders and ways to manage them.

Key words: Virtual borders, Border management, Border security, Coordinated management.

المقدمة

تعتبر الحدود من أهم القضايا المعقدة، التي تصدر الدراسات الأمنية والسياسية ولاسيما فيما يخص القدرة على تأمينها في ظل العولمة وما صاحبها من تدفقات تجارية وبشرية ومالية وتقنيات المعلومات والاتصالات، التي أدت إلى تقليص المسافات وقضت على الحواجز وأسست لأطروحة نهاية الحدود الكلاسيكية وتطور الحدود الافتراضية أو حدود ما بعد الحداثة ونهاية "جغرافيا الدولة"، وهي حدودا تتعدى المفهوم التقليدي لنقاط العبور الحدودية، وتمتاز بتعددتها وانتشارها الواسع وصعوبة إدارتها وتأمينها بسبب عجز الدولة الوطنية وتراجع قدراتها في مواجهة الحركة الحرة للبضائع والأفراد، والتهدية والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب. و تزداد هذه الصعوبة خاصة بالنسبة للدول التي تتصف حدودها البرية بالطول والتعقيد وتلك التي لديها مسطحات مائية حدودية والدول الضعيفة من حيث الإمكانيات التكنولوجية خاصة.

ولضبط والتحكم في هذه الصعوبات وضمان إدارة فعالة "لحدود ما بعد الحداثة" ومفرازاتها، تم تبني استراتيجية "الإدارة المنسقة للحدود"، التي تتضمن تحديثا شاملا لمنظومة الرقابة على الحدود والجمارك، وهي استراتيجية تعتمد على التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة داخل الدولة وبين الأجهزة المكلفة بمراقبة الحدود بين الدول.

ضمن هذا السياق، تناقش هذه الدراسة أهم التحولات التي تعرفها الحدود وتأثيراتها على أساليب إدارتها، والعلاقة بين الحدود الكلاسيكية والحدود الافتراضية وذلك من خلال محورين، حيث خصص محور أول لتحديد مداخل تأثير العولمة والتحولات الدولية على الحدود، ومحور ثاني، يبحث في تصنيف حدود ما بعد الحداثة وأساليب إدارتها.

I- مداخل تأثير العولمة والتحولات الدولية على الحدود:

قبل التطرق إلى هذه المداخل بالتفصيل وتوضيح انعكاساتها على الحدود، نشير في عنصر أول، إلى المفاهيم المختلفة لمصطلح الحدود وأهم دلالاته القانونية والسياسية.

I-1- مفهوم الحدود: لغويا، يشير معنى الحد إلى الحاجز بين الشيئين وحد الشيء منتهاه، كما تعني الكلمة أيضا الفصل بين الشيئين كي لا يختلط أحدهما بالآخر، والحدود بهذا المعنى ترمز إلى خط التماس أو الحافة أو حد الشيء. والحد يشير إلى المانع أو الحاجز أو الفواصل التي تمنع الآخرين من التعدي على الملكيات الخاصة بهم⁽¹⁾. وتوضح الدراسات المختصة بالحدود ارتباط أصل الكلمة، بالعديد من المصطلحات التي استخدمت في الماضي للدلالة على الحد، ككلمة حورس Horos في اليونانية والذي يعني الحد وكلمة Peiras المشتقة من كلمة Per، الجذر والتي تعني العبور، أما المفهوم الحديث للحدود، فهو مشتق من الكلمة الفرنسية Front Militaire، التي تشير إلى

جبهة القتال العسكري والتي تعني منطقة الاتصال مع جيش العدو، ومنها تطورت كلمة الحدود خلال القرن الثالث عشر⁽²⁾.

واصطلاحاً، فإن مفهوم الحدود وكغيره من المفاهيم الأخرى شكل محور اهتمام العديد من المختصين والباحثين في العلوم السياسية والقانونية وعلم لاجتماع، حيث تعددت المفاهيم بتعدد الأبعاد التي استندت إليها ولذلك نجد الحدود الطبيعية والحدود الاصطناعية والحدود السياسية والحدود الهندسية والحدود الاجتماعية.

يعتبر **فريدريك راتزل** من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود، وفي كتابه "الجغرافيا السياسية" لسنة 1895، اعتبر أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة، أما خط الحدود، فليس سوى تجريد لهذا النطاق. ففي مناطق الحدود، يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي، كما أكد على نطاق الحدود معتبراً إياه المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدول، ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود وقلب الدولة وأي ميل إلى ضعف هذا الارتباط يؤدي إلى ضعف الدولة وإلى خسارة جزء من أراضيها⁽³⁾.

وتاريخياً، ارتبطت فكرة الحدود مدة طويلة بفكرة العوائق التي كان الأفراد يرونها حدوداً لمجتمعاتهم القديمة، ومثال ذلك ما اعتبره الرومان حداً فاصلاً وخطاً دفاعياً لنهري الدانوب والراين لغرض حماية إمبراطوريتهم ضد الغزوات البربرية. وضمن هذا السياق ميز **اللورد كرزون** بين الحدود الطبيعية والتي تعرف بأنها تلك الحدود المحددة بإحدى المظاهر الطبيعية وبين مجموعة التخوم والتي تعتبرها الأمم حدوداً طبيعية بدافع التوسع تحت إلحاح عواطف قومية، ومحاولة تحقيق مثل هذه التخوم الطبيعية كانت المسئولة عن الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ⁽⁴⁾.

وعموماً، فإن الدراسات التي تناولت مفهوم الحدود من زاوية خطوط الترسيم، اختزلت مفهوم الحدود في تلك العلامات والإشارات والترتيبات التي تضعها الدول لتفصل فيما بينها وبين مدى ونطاق اختصاصاتها القانونية وحدود ممارسة سيادتها الإقليمية، حيث أطلق على تلك العلامات اسم الدعامات الحدودية، التي عادة ما تكون وفق مواصفات وقياسات وإحداثيات هندسية، يتم الاتفاق عليها بين الدولتين المتجاورتين في إطار معاهدات الحدود الدولية والبروتوكولات الملحقة بها. وهو نفس ما أشار إليه الباحث ماكس فون **أوبنهايم**، والذي اعتبر بأن الحدود هي الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم دولة عن إقليم دولة أخرى⁽⁵⁾، وكل خط من خطوط الحدود الفاصلة هو في الواقع، وضع بشكل متعمد وهو عبارة عن خط تجريدي يفصل بين دولتين أو جهازين عضوين. وهذا الشكل التجريدي وصلت إليه القوى السياسية القومية حديثاً بسبب تضاعف المصالح والقوى في كل دولة⁽⁶⁾.

وبالمفهوم القانوني والسياسي، وحسب ما أشار إليه **لاديس كريستوف Ladis D.Kristoff**، فالحدود هي "التعبير عن نظام قانوني معين" أو تجسيد قانوني بين دولتين أو الفصل بين "مكان التقاء كيائين اجتماعيين - سياسيين أو بين سيادتين"، الأمر الذي يسمح بالتمييز الواضح بين الداخل والخارج والأراضي المغلقة مع حماية داخلية من التهديد الخارجي عبر تعزيز قوات الأمن على الحدود، والتي يمكن أن ترتبط بها التحصينات أو بناء الحواجز الدفاعية⁽⁷⁾، وهي بذلك حدود السيادة والولاية الإقليمية للدولة، كما يعبر عنه فقهاء القانون الدولي، الذين يجمعون على أن: الحدود خط وهمي يفصل بين قطعتين من الأرض أحدهما عن الآخر، وهذا الخط، يحدد الحيز المخصص لممارسة الاختصاصات الحكومية للدول⁽⁸⁾، تبدأ وتنتهي عنده أقاليم دول متجاورة وعليه، فإن الحدود هي فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة، تشكل حد بداية ممارسة السيادة وسلطات الدولة عليه، وهي سلطات تنتهي عندما تبدأ حدود الأقاليم أو الدول الأخرى، وأي تعدي على الحدود يعتبر تعدي على سيادة الدول وحقوقها السيادية⁽⁹⁾.

وركز الباحث **لكافليش** على البعد السياسي لمفهوم الحدود والذي يشمل سيادة الدولة، ومن ثم فالحدود بالنسبة له تعني: "خط تقسيمي للإقليم البري، الجوي، البحري والباطني، الذي يسمح للدول بممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها وهي خطوط تحد كيان الدولة وتحدد رقعتها الجغرافية وعندها تنتهي قوانين الدولة وسيادتها، وبذلك فالخطوط الدولية ثابتة ولا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق مع الدول المعنية"⁽¹⁰⁾.

يعرف **الدكتور محمد عقيل** الحدود السياسية على أنها: "خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطاتها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها، ويدخل ضمن ذلك: المسطحات المائية التي تقع داخلها من أنهار وبحيرات وقنوات، والطبقات السفلى منها وأجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي يطلق عليها اسم المياه الإقليمية، وطبقات الجو التي تعلوها. وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ونظمها وقوانينها المختلفة"⁽¹¹⁾.

فعلى الحدود، تمارس الدول حقها في السيطرة على حركة البضائع والأفراد ومختلف النشاطات التي تدخل أو تخرج من ولايتها القضائية الإقليمية، وهي أيضاً المكان الذي يتم فيه تطبيق التشريعات الوطنية في مجالات مثل الأمن والسياسات التجارية، والأمن الغذائي، والزراعة، والإجراءات الجمركية، والبيئة والهجرة. كما يتم أيضاً، تنفيذ الضوابط المشتركة من قبل الإدارات والهيئات المختلفة ويتم إجراء العديد من عمليات التحقق هناك⁽¹²⁾.

وابتداء من القرن السادس عشر وإلى غاية القرن التاسع عشر، بدأت مبادئ الاستمرارية والتماسك الإقليمي تفرض نفسها على حساب معالم العصور الوسطى وسادت على الولاءات والعلاقات الشخصية التي أُنشئت بترسيمات حصرية⁽¹³⁾، ثم فرضت حدود الدولة نفسها،

باعتبارها الشكل الأوضح والأشمل والأكثر اكتمالا، للتعبير المطلق عن السيادة وتقارب الانقطاعات الإقليمية الرئيسية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وتزامن ظهور خط الحدود مع الفكر الحديث حول الفضاء الإقليمي، كما ساهم ظهور خطوط الحدود أيضا في رسم الخرائط وتطور الاستراتيجيات العسكرية. ومع المشروع الاستعماري، تم تصدير حدود الدولة من أوروبا إلى العالم، لتفرض نفسها في الأخير على كل الكوكب وتعترف بها المنظمات الدولية⁽¹⁴⁾.

وإذا كان المفهوم القانوني والسياسي للحدود من أهم أسس الاعتراف بالدول وبسيادتها، فالمفهوم الاجتماعي للحدود يحمل أيضا دلالاته القوية التي تكمل المفهومين السابقين. فإلى جانب اعتبار الحدود كائن جغرافي يفصل بين نظامين إقليميين متجاورين، فهي أيضا بناء اجتماعي وثقافي في علاقة مستمرة مع الدول والمجتمع، يعبر عن دلالات عرقية ومعيارية وثقافية واجتماعية واقتصادية تنمو في ذلك الحيز الجغرافي لتحدد أسس وخصائص الحدود الاجتماعية ويمد الدولة بسيادها وشرعيتها.

وتدرجيا، أصبحت الحدود خطأ محددًا، وهو الحد بين دولتين، والذي اكتسبت معنا سياسيًا أكثر منذ بناء الدول القومية وأصبح يعبر عن السيادة. وخلال العصور الحديثة، وبفضل إعادة التهيئة الإقليمية في أوروبا، تم رسم خطوط خطية لتمييز الدول، حيث ترتبط الحدود بنظام تحكم قوي هدفه الأساسي هو الحماية وهي نتاج توازن القوى السياسية كما شكلها التاريخ.

2-I- مداخل تأثير العولمة والتحول الدولي على الحدود: تشهد

الحدود الجغرافية بمفهومها الكلاسيكي، تحولات عميقة تترجمه أطروحة "بلا حدود sans frontières" نتيجة العديد من الضغوطات المختلفة الناتجة عن العولمة السياسية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتطور تقنية الاتصال وتبعات ذلك على المستوى السياسي والاجتماعي، والتي عملت على تعقيد استراتيجية التحكم ومراقبة الحدود، حيث لم يعد بالإمكان، حسب عملية الاقتصاد والمبادلات التجارية داخل استمرارية حدودية أو توقف إقليمي، لأن العملية أصبحت تتطلب الانتقال إلى عبر الحدود وبعد ذلك إلى نزاع الحدود⁽¹⁵⁾ "de la défrontiérisation". بل وتطورت حدود جديدة، تحت مسميات مختلفة منها الحدود الافتراضية وحدود ما بعد الحداثة والحدود الشبكية. والملفت للانتباه، هو كون هذه الحدود الجديدة، تدفع باتجاه إلغاء وتجاوز الحدود الكلاسيكية باعتبارها رمزا لممارسة السيادة. فالعولمة الناتجة عن منطق مرتبط بالاقتصاد الليبرالي وتداول البضائع والأفكار وتنقل البشر والقرية العالمية حسب مارشال ماكلوهان Marshall MacLuhan، ظاهرة متعددة الأبعاد والفواعل، وهي تنفيذ لسياسات إلغاء القيود، وإلغاء الضوابط التنظيمية وخصخصة الاقتصاديات الوطنية، إلى جانب إلغاء الحدود السياسية والعرقية، ولهذا تعددت مداخل تأثيراتها على الحدود.

أ- مدخل التدفقات التجارية/ حركة البضائع: يقصد عموماً بالتدفقات التجارية حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين مختلف دول العالم وكل ما يصاحب هذا الانتقال من عمليات تجارية ممكنة عبر الحدود كالنقل والتأمين والخدمات. وبتعبير آخر، فهي منظومة انتقال السلع والأموال بين الحكومات والشركات والأفراد في كافة أنحاء العالم. فبعدما كانت الحركة التجارية محصورة في المعاملات الثنائية، أخذت تتوسع في البداية مع السوق الأوروبية المشتركة والنزع التدريجي للحواجز السياسية والقيود الجمركية والاقتصادية الخاصة بنقل البضائع والاستثمارات وتنقل رأس المال، ليتم تعميمها على المستوى العالمي، مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي سطرت العديد من القواعد المتعددة الأطراف الخاصة بتحرير التجارة الدولية والمبادلات الاقتصادية على المستوى العالمي، وتحرير التجارة العالمية أدى إلى انعكاسات واضحة على الحدود.

فقد ارتفع النمو في حجم تجارة البضائع العالمية سنة 2016 من 1.8 % إلى 4.7 % سنة 2017، بفعل ارتفاع الطلب على الواردات في جميع المناطق، وبشكل خاص في آسيا وسجلت أكبر زيادة في الواردات في الاقتصاديات النامية والناشئة، حيث بلغ نمو التجارة 7.2 % في سنة 2017، مقابل 1.9 % في سنة 2016. كما زاد الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة، ولكن بشكل أقل، حيث بلغ نمو حجم تجارة البضائع 3.1 % في سنة 2017، مقابل 0.2 % خلال سنة 2016. الصادرات بدورها عرفت تطوراً، حيث انتقل حجم الصادرات في الدول المتقدمة من 3.4 % إلى 4.3 % بين النصف الأول والنصف الثاني من سنة 2017، وارتفع النمو في البلدان النامية بشكل طفيف من 2.5 % إلى 6.4 %⁽¹⁶⁾. وفي سنة 2017، ارتفعت قيمة واردات البضائع بنسبة 11 %، لتصل إلى 17730 مليار دولار، بينما ارتفعت تجارة الخدمات التجارية بنسبة 8 % لتصل إلى 5280 مليار دولار، وتشير الأرقام إلى أن تجارة البضائع في سنة 2017، كانت أقوى من سنة 2018، وهي السنة التي لم يتطور فيها حجم المبادلات إلا بنسبة 1.8 % وذلك بسبب الأزمة المالية لسنة 2008⁽¹⁷⁾.

وبصفة إجمالية، نمت صادرات البضائع العالمية بشكل أسرع في النصف الأول من سنة 2017 بنسبة 4.2 % و 5.2 % في النصف الثاني بسبب استئناف النمو في نهاية العام في أوروبا (0.3 % في النصف الأول و 4.7 % في الثانية)، وعلى وجه الخصوص في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أصبح النمو إيجابياً مرة أخرى في النصف الثاني بعد أن كان سلبياً في الأول (5.1 % مقابل 0.07 - %). ومع ذلك، انخفض معدل النمو في أمريكا الشمالية (4.6 % في النصف الأول و 2.7 % في النصف الثاني) خلال سنة 2017. أما بالنسبة للواردات، فقد تسارع النمو في النصف الثاني من العام 2017 في أوروبا (1.4 % في النصف الأول و 4.1 % في النصف الثاني من سنة 2017)، في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (1.5 % في النصف الأول و 6.6 % في النصف الثاني)، ومع ذلك، انخفض معدل النمو في أمريكا الشمالية (4.6 % في النصف الأول و 2.7 % في النصف الثاني) خلال سنة 2017⁽¹⁸⁾.

هذه الحركة التجارية الواسعة في الحجم وفي المساحة التجارية التي أصبحت عالمية، تشكل عبأ متزايداً على رقابة وإدارة الحدود.

ب- مدخل التدفقات المالية الدولية/الاستثمارات: يشهد الاقتصاد الدولي سنوياً انتقال وحركة كبيرة لرؤوس الأموال في شكل تداول رسمي وغير رسمي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنشطة الجريمة غير المنظمة وتبييض الأموال والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. فخلال سنة 2012، قدر المخزون العالمي للاستثمارات بـ 20438 مليار، تركزت في بعض الدول، معبرة بذلك عن اندماج غير عادل لمجموع العالم في العولمة لاقتصادية⁽¹⁹⁾. وارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر بنسبة 19 % في سنة 1997 و 10 % سنة 1998، لتستقر في حدود 440 مليار دولار⁽²⁰⁾. ويوجد في العالم حوالي 50.000 شركة أم و 450.000 فرع وتنتج 6 % من الناتج القومي الخام PIB العالمي مقابل 2 % في سنة 1982 وتضمن ثلث 3/1 الصادرات العالمية وقدرت الصادرات العالمية لفروع الشركات الأجنبية بـ 2000 مليار في 1997، على رقم مبيعات إجمالي قدر بـ 9500 مليار دولار⁽²¹⁾. وهي أرقام توضح التدفق الكبير لرؤوس الأموال على المستوى العالمي وحجم التبادل التجاري ومنه حركة الأفراد والشركات.

وعلى الرغم من استمرار انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي منذ 2016 وإلى غاية 2019 حيث انخفضت بنسبة 13 % إلى 1.3 تريليون دولار في 2018 بسبب الإصلاحات الضريبية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2017، والتي أدت، خلال الربعين الأولين من عام 2018، إلى عودة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات إلى وطنها بأرباحها المتراكمة في الخارج⁽²²⁾، إلا أنه من المتوقع أن تعاود الارتفاع. وبخلاف هذا الانخفاض المسجل في نسبة الاستثمارات، إلا أن التدفقات إلى الدول النامية زادت بنسبة 2 %، مما ساهم في رفع نصيب هذه الدول من تدفقات الاستثمارات الدولية لتصل لأول مرة إلى 54 %⁽²³⁾. فقد سجلت إفريقيا نسبة 11 % لتصل إلى 46 مليار دولار وهي زيادة ناتجة عن الإيرادات المستدامة في قطاع الموارد الطبيعية والاستثمارات المتنوعة والانتعاش في جنوب إفريقيا بعد عدة سنوات من العائدات الضعيفة. كما شهدت منطقة آسيا - أكبر المناطق لتلقي الاستثمارات المباشرة - ارتفاعاً في نسبة الاستثمارات قدر بـ 4 % وهو مؤشر على الديناميكية المستمرة، بعدما تضاغت قيمة مشاريع بناء القدرات المعلن عنها في المنطقة بعد ركود سنة 2017 وعلى عكس آسيا، شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاض للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6 %، منهياً الزيادة التي بدأت في عام 2017⁽²⁴⁾. وتدل هذه الإحصائيات على حركة رؤوس الأموال التي تضاغت على المستوى الدولي وهي حركة تستدعي الرقابة والتنظيم عبر الحدود الدولية.

ج- مدخل التكتلات الاقتصادية والاندماج الإقليمي: تعكس عملية التكامل الاقتصادي تطور التجارة والاعتماد المتبادل المتزايد بين مختلف مناطق العالم، وهي عملية تنطوي على العديد من الإجراءات التي تسهل عملية التدفق التجاري والمالي والبشري وفي

مقدمتها تحرير تجارتها. فمنذ التسعينات وبعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومن أهمها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية والسوق المشتركة في أمريكا اللاتينية الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا، اتفاقية التعاون التجاري الآسيوي الباسيفيكي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، جماعة تنمية إفريقيا الجنوبية...الخ.

وتبرز آثار هذه التكتلات في أنها أصبحت تشكل حدودا جديدة من خلال مختلف المعايير التي أصبحت توظفها ومنها سياسة الاستبعاد وبعض الشروط السياسية والاقتصادية للانضمام. فقانون الاستثمار وقانون التجارة الدولية مثلا، يرتبطان بالحدود بشكل واضح ويهدفان إلى إلغاء أي تنظيم داخلي. هذه المعايير التي تمت صياغتها، هي في الحقيقة ما يمكن تسميته بعواقب العولمة على هيكل الدولة وعلى ممارسة سيادتها، حيث يظهر تأثيرها في تآكل القدرات التنظيمية للدولة وفي "ظهور الفواعل العابرة للحدود الجديدة"، التي تكسر الاحتكار الذي تتمتع به الدولة وتشجع على تطوير إجراءات الحوكمة الجديدة، ومن ثم إعادة تنظيم وتسيير الحدود الوطنية والحدود التكاملية الناتجة عن الإقليمية والإقليمية الجديدة في اتجاه تطبيق السيادة وتحرير التجارة.

د- مدخل التدفقات البشرية: تشمل التدفقات البشرية المسافرين والمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين والذين تزايد عددهم، حيث يعتبر تقرير المنظمة الدولية للهجرة، أن المد المتزايد للأشخاص الذين يعبرون الحدود هو واحد من أكثر المؤشرات الأكثر مصداقية على كثافة العولمة، كما أن الأرقام التي نشرتها المنظمات الدولية تقر بوضوح أيضا الزيادة في الهجرة، فوفقا للتقديرات التي قدمها جهاز منظمة الأمم المتحدة للتوقعات السكانية العالمية 2006، *l'organisme onusien World Population Prospects*، بلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في دولة غير تلك التي ولدوا فيها حوالي 191 مليون شخص، أي ما يزيد قليلا عن 3 % من سكان العالم وذلك سنة 2005، وتمثل الولايات المتحدة بـ 38 مليون مهاجر في عام 2005 (حوالي 13 % من سكانها)، الوجهة الرئيسية للمهاجرين⁽²⁵⁾. كما تشير تقديرات سنة 2015، إلى وجود حوالي 244 مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم بما يعادل 3.3 % من سكان العالم. ووفقا لتنبؤات سنة 2010، فإن الكوكب سوف يضم 405 مليون مهاجر دولي خلال عام 2050 وهو ما يوضح الجدول رقم (1)⁽²⁶⁾. ومن الطبيعي في ظل هذا الارتفاع أن تتعقد عملية إدارة الحدود، حيث فرض هذا الوضع تبني سياسات خاصة بالهجرة وبالتدقيق في إدارة التدفقات البشرية ودمج الأجانب والمواطنين من أصل أجنبي.

من جانب آخر وعلى سبيل المثال، تعرف الهجرة العلمية أيضا تزايدا مستمرا، حيث أصبح طلاب التعليم العالي أكثر قدرة على الحركة. وفقا لمعهد اليونسكو للإحصاء، تم

في سنة 2007 تسجيل أكثر من 2.8 مليون طالب في مؤسسات التعليم العالي خارج بلدهم الأصلي، بزيادة قدرها 123.400 طالب مقارنة بسنة 2006 أي بنسبة 4.6 %. فقد ارتفع عدد الطلاب على مستوى العالم بنسبة 53 % منذ سنة 1999 (بنمو سنوي متوسط يبلغ 5.5 %) و2.5 مرة منذ سنة 1975، بمتوسط نمو سنوي يبلغ 11.7 % خلال هذه الفترة⁽²⁷⁾.

جدول رقم 1: المهاجرين الدوليين 1970-2015.

السنة	عدد المهاجرين	النسبة المئوية المهاجرين من سكان العالم
1970	84 460 125	2,3 %
1975	90 368 010	2,2 %
1980	101 983 149	2,3 %
1985	113 206 691	2,3 %
1990	152 563 212	2,9 %
1995	160 801 752	2,8 %
2000	172 703 309	2,8 %
2005	191 269 100	2,9 %
2010	221 714 243	3,2 %
2015	243 700 236	3,3 %

Source: Organisation Internationale pour les Migrations. Etat de la migration dans le monde 2018.In : publications.iom.int

زيادة نسبة تدفق البضائع والتدفق الدولي للأشخاص والبضائع بالطرق الشرعية وغير الشرعية ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي العالمي بسبب تسارع العولمة والتطورات الحديثة في مجال النقل، وفي نفس الوقت، خلقت العديد من الصعوبات للدول فيما يتعلق بعمليات إدارة الحدود وتأمينها وتسريع عملية السفر ونقل البضائع، حيث تأثرت وكالات إدارة الحدود بشدة جراء تزايد أنشطة مثل الهجرة غير الشرعية والتهريب والإرهاب، وترحيل من تجاوزوا المدة، إلى جانب زيادة حالات عدم الاستقرار الجيوسياسي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والدينية⁽²⁸⁾، وهي من أهم الأخطار التي تهدد حدود الدول وسيادتها والتي خلقت بدورها ما أصبح يصطلح عليه بالحدود الشبكية التي تجاوزت قبضة الدولة القومية.

هـ- مدخل تدفقات المعلومات وتطور وسائل الاتصال والنقل: تعتبر تدفقات المعلومات وتطور وسائل الاتصال الحديثة من أهم مفرزات العولمة التي قضت على المسافات الزمنية والمكانية، بعد أن أصبح الاتصال عن بعد، أمراً شائعاً عبر الهاتف ثم الإنترنت وتحول العالم إلى قرية، يجتازوا فيه الملايين من الفاعلين يومياً الحدود بين "عواالم"

حقيقية وافترضية، مشكلين بذلك فاعلين جدد يعيشون ويتاجرون ويستمتعون ويتفاعلون في هذا الفضاء العالمي، الذي بني في نفس الوقت، من الحدود الحقيقية والافتراضية⁽²⁹⁾.

من أهم وسائل الاتصال الحديثة تكنولوجيا الاتصال الكابلي، تكنولوجيا الألياف الضوئية، تكنولوجيا الاتصال الرقمي والأقمار الصناعية. وفي ميدان مراقبة الحدود، تطورت الوسائل التكنولوجية إلى استخدام: السياج الأمني، كاميرات المراقبة الحرارية، أجهزة الرؤية الليلية، جهاز فحص التزوير، كاميرات مراقبة الحدود... الخ. وفي ظل هذا التطور الكبير من الوسائل الحديثة، تطورت عملية نقل المعلومة والحصول عليها وتطورت معها استراتيجية استباق الحوادث، وهنا لا ننسى أن نشير إلى أن البعض من هذه الوسائل، أصبحت في متناول بعض الفواعل من غير الدول ولاسيما الحركات الإرهابية ومافيا المخدرات والسلاح، لتتقاسم مع الدولة الوطنية إدارة الحدود وتقلص من سيادتها.

هذا العالم المعلوماتي والتطور الهائل في وسائل الاتصال يطرح العديد من التحديات بالنسبة للجغرافيا لأن تواجدها يتزايد في كل الفضاءات، ومن ثم، فإن فرض الرقابة الحدودية أو سياسة غلق الحدود لم يعد لها معنى، لأن الأمر أصبح يتطلب رقمنة الحدود ومزيدها من الأجهزة الفائقة التطور لمراقبة الحدود والنشاطات الرسمية وغير الرسمية التي تتم على مستوى الدولة والمحيط المجاور لها ويلخص المفكر **Denis Pieret** آثار العولمة على الحدود في ما يلي:⁽³⁰⁾

- الحدود هي أدوات لالتقاط المعلومات (الحدود الذكية). إن تطوير إمكانيات معالجة المعلومات على نطاق واسع جداً، جعل من الممكن توقع إجراء تعداد كلي وعالمي لحركات الحدود، بالإضافة إلى دمج المتطلبات الأمنية في حتمية سيولة الحركات؛

- التقنيات أصبحت متحركة ومنفصلة عن الحدود المادية، بطريقة تسمح بمتابعة تحركات الأفراد لتوقيفهم في أقرب وقت ممكن، قبل أي اتصال لهم مع الحدود المادية ووكلائها، حيث تتم تعبئة الحدود لمتابعة تحركات المهاجرين عن كثب؛

- تضاعف وتداخل البعد المكاني للحدود بالبعد الزمني. فالحدود هي جهاز أمان ينتج الحركة، أي السرعة والتسارع والتباطؤ ومن زاوية هذا البعد، تظهر أدوات الحدود مثل مراكز الاحتفاظ كمحركات متغيرة السرعة؛

- تقنيات الحدود تطورت إلى أقصى حد ممكن عن البراديغم القانوني، حيث يتم تقديم القانون دائماً كخطر لجريمة محتملة، مرتبطة بعقوبة متعاقبة إذا لزم الأمر. أما الحدود الذكية، فإنها تستند إلى منطق اكتواري *logique actuarielle*، الذي يتطلع إلى المستقبل، الذي ينطوي على احتمالات توقع حدوث الجريمة لزيادة النتائج المرجوة إلى الحد الأقصى وتقليل العواقب غير المرغوب فيها إلى الحد الأدنى.

هذه التدفقات المختلفة، شكلت أسس وقواعد لإعادة التشكيل العام للحدود السياسية على نطاق عالمي، والتي انتقلت من إطار العلاقات الحدودية إلى العلاقات العابرة للحدود، وهي عملية دفعت بدورها إلى إعادة تعريف نظام الدولة الوطنية المبني على السيادة والذي فرض نفسه في العصر الحديث في أوروبا وانتشر بعد ذلك من خلال الاستعمار إلى بقية العالم. هذا من جهة ومن جهة ثانية، لم تعد الدول اليوم هي اللاعب الوحيد على الساحة العالمية، بعد ظهور العديد من المنظمات التي حلت محل الدول في اتخاذ القرارات المهمة: المنظمات المشتركة بين الدول، المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، المجتمعات العرقية والدينية، الكيانات المختلطة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، التي أدت إلى تآكل سلطة الدولة بشكل كبير من جميع النواحي: الاقتصادية والقانونية والثقافية والاجتماعية⁽³¹⁾.

فتقويض صلابة الحدود المادية والخطية الخاصة بأراضي الدولة، أنتج حدوداً جديدة إقليمية أو فوق إقليمية أو طبيعية وغير طبيعية، أصبحت تزامم الحدود الكلاسيكية وبالموازاة مع هذه التطورات، تم استحداث استراتيجيات إغلاق جديدة للحدود إلى جانب عملية الفتح، وهذا لا يعني فقط، نفاذية أكبر للحدود، ولكن أيضاً مرونة أكبر في عملها السلبي، أي إمكانية أكبر لتكاثر الحدود وظهورها في أوضاع وأشكال وأماكن مختلفة. وبالتالي، فالحدود لا تختفي ولا تتراجع، بل تمر بعملية الاستبدال والتحول، ومن ثم تتزايد قدرتها على ضبط إمكانات التدخل وفقاً للأوضاع المفروضة أو المطلوبة، وهذا ينطبق على الحدود الوطنية والحدود فوق الوطنية. فواء الصورة الأكثر نمطية التي تستوعب حدود السلطة داخل حدود الدول، تظهر صورة أكثر واقعية لمنطقة حدود عالمية وهي "عالم حدود" أو "المظاهر المتناثرة" للحدود كما يسميها راتزال⁽³²⁾، والتي أوجدتها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المدمجة في الشمولية.

II- تصنيف حدود ما بعد الحداثة وأساليب إدارتها: تسير عمليات

التكامل السياسي وعولمة الاقتصاد وما صاحبها من تدفقات تجارية وبشرية باتجاه تشكيل حدود جديدة إلى جانب الحدود الكلاسيكية القائمة والمحددة، وهي حدوداً معقدة وتدفع نحو إضعاف السيطرة والتحكم في الحدود القائمة ومن ثم إضعاف سيادة الدولة الوطنية عليها وإنهاء هيمنة الدولة الوستفالية.

II-1- تصنيف حدود ما بعد الحداثة: من أهم الدراسات التي تناولت تحليل

وتصنيف حدود ما بعد الحداثة، نجد دراسة Remigio Ratti et Martin Schuler ودراسة Groupe frontiere، وفي هذا المقال سوف نحاول الاعتماد عليهما في شرح طبيعة الحدود الجديدة وأهم خصائصها.

أ- بالنسبة لدراسة فريق الحدود **Groupe frontier**: تنطلق هذه الدراسة من اعتبار الحدود بناء تاريخي تطوري، وتشير إلى ظهور حدود جديدة إلى جانب الحدود البرية الكلاسيكية التي تقع بجوار الحدود الوطنية وتفصل بين الشكل الكلاسيكي لخط الحدود الذي يفصل بدوره بين المناطق المجاورة. وفي تصنيفها لهذه الحدود الجديدة، أخذت الدراسة بتصنيف دارسي الجغرافيا في ستراسبورغ *des géographes de Strasbourg* اللذين قسموا الحدود إلى ثلاثة أنماط وهي كالتالي⁽³³⁾.

- الحدود الشبكية **Frontières réticulaires**: وهي شكل جديد من الحدود، تظهر على مشارف المدن الكبيرة، تحت انجذاب كبرى شبكات النقل والاتصالات وتعيد التمرکز أو التنقل من خلال الجمع بين المحطات من جميع الأنواع: المطارات والموانئ الفضائية، البحر أو النهر، محطات الحافلات والقطارات، منصات الخدمات اللوجستية. حسب هذه الدراسة، فإن الحدود الشبكية هي الأشكال الحدودية التي تتداخل بشكل وثيق مع الشبكات التقنية والأجهزة والتي تفرض على الدول تنفيذ أساليب رقابة متزايدة التعقيد مخصصة لحركة مرور خاصة بالأشخاص أو البضائع أو الخدمات أو المعلومات. فالأشكال المعروفة للحدود تغيرت ولم تعد حدوداً خطية بوظائف متعددة الاستخدامات، بل أصبحت نقاط مراقبة تتضاعف داخل الفضاءات الشبكية المتخصصة بشكل متزايد ومتوافقة بشكل وثيق معها، ولهذا تم خلق أشكال من الرقابة المعقدة والمتطورة التي تتم على طول الطريق وتتعدى ضرورة حماية إقليم الدولة، لتمتد إلى ضرورة حماية المنشآت أو المطارات أو السكك الحديدية، كما تدل الحدود الجديدة على تشابك الداخل والخارج⁽³⁴⁾، وبالتالي يجب أن يُنظر إلى الحدود على أنها بناء اجتماعي وثمررة العلاقات والسلطات الاجتماعية، التي تتميز أحياناً بعلاقات التعاون، وأحياناً بأشكال المعارضة بين الجهات الفاعلة المعنية.

- الحدود الاجتماعية **Frontières sociales**: يعتمد تعريف هذه الحدود على الفوارق الاجتماعية وعدم التجانس الاجتماعي، التي تعمل على خلق حدود داخل المجتمع نفسه، وتعرف دراسة فريق الحدود، الحدود الاجتماعية، بأنها حد داخلي للمجتمع يعتمد، وفقاً لجورج سيميل **Simmel Georg**، على الاختلاف في درجة مشاركة أعضاء الجماعات في المجتمع، حيث أن الأفراد كاملي الحقوق يشاركون في المجتمع، عكس الأفراد الذين لا يشكلون سوى نصف أو ربع المجتمع، فهؤلاء تعزلهم الحدود الاجتماعية عن المجموعة التي هم جزء منها ولكنهم لا ينفصلون عنها ويبقون جزءاً منها، تسود بينهم ممارسات تفاعلية تكون عنيفة في بعض الأحيان تغذي المخاوف وتنتشر انعدام الأمن في المجتمع من خلال وسائل الإعلام⁽³⁵⁾.

وعلى المستوى الدولي، تنتشر الحدود الاجتماعية والتي يتم على أساسها التفريق والتمييز بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، بالاستناد إلى مؤشرات الدخل الفردي والمستوى المعيشي والعلاج والتعليم، وما إلى ذلك من المؤشرات التي توضح الفارق الكبير. فمقارنة دخل الفرد في أغنى 15 دولة مع دخل أفقر 15 دولة في العقود الأخيرة، تشير إلى أن

متوسط دخل أغنى البلدان بلغ 44 مرة ضعف دخل أفقر البلدان في الثمانينيات و52 مرة في التسعينيات و60 مرة في سنوات 2000، مع تراجع طفيف لهذا الفارق من 62.3 مرة في عام 2000 إلى 55.8 مرة في عام 2009، بسبب النمو الاقتصادي السريع للعديد من البلدان النامية منذ مطلع الألفية. وعلى الرغم من أن التفاوت بين البلدان قد انخفض بشكل طفيف من حيث النسبية، فقد استمر في الزيادة من حيث القيمة المطلقة، مع زيادة الفجوة في متوسط الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة من 18525 دولار في عام 1980 إلى 32000 دولار في عام 2010⁽³⁶⁾، واستناداً إلى هذا المؤشر، نجد العديد من الدراسات تتحدث عن الحدود الاجتماعية التي ضاعفت العولمة من نموها.

- **الحدود المسيرة** *Frontières gestionnaires*: وهي الحدود التي نشأت تحت تأثير مسار تراجع الدولة، الناتج عن تكاثر التفاعلات على المستوى العالمي، بسبب إنشاء شبكات فنية فعالة، والتي تركت مكانة هامة لفواعل أخرى لإنشاء الحدود. ومن أهم هذه الفواعل، تشير دراسة فريق الحدود أن أمراء الحرب، المافيا، الشركات الخاصة، الزعماء الكاريزميون، العرفيون أو الدينيون، مجموعات من السكان، وما إلى ذلك والتي لها منطق مختلف، من المرجح أن توفر إشارات بدلاً لصنع الحدود، فتظهر حدود جديدة يكون نطاقها غالباً رمزياً ولكن ذو أهمية كبيرة للسكان مقارنة بحدود الدولة، هذا إلى جانب ظهور اللامركزية وعمليات الخصخصة والمنشآت فوق الدولة، والتي تأخذ مكانها في أنظمة الحوكمة، كاستجابات للمعطى الدولي الجديد، وتظهر هذه التفاعلات في سلوكيات الدولة، التي أصبحت متعددة الأشكال للتكيف مع الرهانات الجديدة، وفي خضم هذه المسارات تنشأ ما يسمى "بالحدود المسيرة"⁽³⁷⁾.

وتشكل الحدود المسيرة التي لا حصر لها، العديد من الحدود المحتملة التي من الممكن أن تنشطها القضايا السياسية والاختلافات، والتي تجعل من الممكن تطوير مشاعر الانتماء، فهي حدود توظف في سياق لعبة أصحاب المصلحة المعقدة، التي ترتبط فيها الممارسات بالتقارب (المادي) كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسات المتعلقة بالمسافة (عن طريق الحدود)، كما هو الحال مع مطالب الحكم الذاتي فيما يتعلق بالأقاليم، التي يشعر المرء فيها بالاستقلالية المفرطة والمناطق شبه الحضرية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدنهم، حيث تجعلهم مناطقهم يتميزون من خلال سياساتهم⁽³⁸⁾.

هذه الأشكال الثلاثة الجديدة من الحدود الشبكية والاجتماعية والمسيرة، تنشأ داخل المدن، حيث أن المدن الرئيسية هي الأولى التي ترتبط بشبكات النقل الدولية الرئيسية، ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى إدارة الاتصال مع الحدود الدولية التي كانت بعيدة في السابق. وتزداد أهمية وإمكانات هذه الشبكات المادية والبوابات الحقيقية مع حركة الناس ورأس المال⁽³⁹⁾.

يعكس هذا التحليل تطور المدن في ظل العولمة والمواصلات وحركة التجارة العالمية، حيث نجد أن أكبر مدن العالم وأكثرها ترابطاً تعمل كمحاور للتكامل العالمي ومحركات النمو لبلدانهم وبوابات لموارد مناطقهم. ففي المدن العالمية تتركز مقار الشركات عبر الوطنية والخدمات النادرة للشركات الدولية من مقدمي الخدمات عالية التخصص، وهي الأماكن المفضلة لسوق المعلومات. ونتيجة لذلك، فالمدن العالمية هي مكان عدم المساواة الاجتماعية أيضاً وهو ما أوضحته العديد من الدراسات، التي اعتمدت على العديد من المؤشرات سمحت بتصنيف المدن العالمية ومنها مؤشر التدفقات المالية، أو عبور البضائع والركاب، أو المعرفة أو نوعية الحياة. ومن أهم التصنيفات نجد تصنيف MasterCard Worldwide Centers of Commerce لسنة 2008، كما يظهر في الجدول رقم (2) والذي اعتمد على 43 مؤشراً و 74 مؤشراً فرعياً يمكن تجميعها في سبع مجموعات بيانات لتصنيف المدن الـ 75 على كوكب الأرض ذات الأثر الأكبر على الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه المؤشرات: البيئة التنظيمية والسياسية، استقرار الاقتصاد الكلي، تسهيلات الاضطلاع، التدفقات المالية، مركز الأعمال، خلق تدفقات المعرفة والمعلومات، نوعية الحياة⁽⁴⁰⁾.

الجدول رقم 2:

Classement général de 2008 du Master Card World wide Centers of Commerce.

1	Londres	26	Vienne	51	Moscou
2	New York	27	Munich	52	Budapest
3	Tokyo	28	San Francisco	53	Santiago
4	Singapour	29	Miami	54	Mexico
5	Chicago	30	Bruxelles	55	Athènes
6	Hong Kong	31	Dublin	56	São Paulo
7	Paris	32	Montréal	57	Beijing
8	Francfort	33	Hambourg	58	Johannesburg
9	Séoul	34	Houston	59	Varsovie
10	Amsterdam	35	Dallas	60	Shenzhen
11	Madrid	36	Washington	61	New Delhi
12	Sydney	37	Vancouver	62	Bogota
13	Toronto	38	Barcelone	63	Buenos Aires
14	Copenhague	39	Düsseldorf	64	Istanbul
15	Zurich	40	Genève	65	Rio de Janeiro
16	Stockholm	41	Melbourne	66	Bangalore
17	Los Angeles	42	Bangkok	67	Saint-Petersbourg
18	Philadelphie	43	Barcelone	68	Jakarta

19	Osaka	44	Dubāi	69	Riyad
20	Milan	45	Tel-Aviv	70	Le Caire
21	Boston	46	Lisbonne	71	Manille
22	Taipei	47	Rome	72	Chengdu
23	Berlin	48	Mumbai	73	Chongqing
24	Shanghai	49	Prague	74	Beyrouth
25	Atlanta	50	Kuala Lumpur	75	Caracas

المصدر: Les grandes villes du monde. Nouveau projet de capsules thématiques.Op-cit. p11

هذا إلى جانب تصنيف Mori Memorial Foundation، والذي اعتمد على مؤشر: البحث والتنمية، نوعية الحياة، الايكولوجية والبيئة الطبيعية والثقافة.

جدول رقم 3:

Le Global Power City Index du Mori Memorial Foundation de 2011

1	New York	19	Copenhagen
2	Londres	20	Madrid
3	Paris	21	San Francisco
4	Tokyo	22	Vancouver
5	Singapour	23	Shanghai
6	Berlin	24	Bruxelles
7	Séoul	25	Toronto
8	Hong Kong	26	Chicago
9	Amsterdam	27	Milan
10	Francfort	28	Fukuoka
11	Sydney	29	Taipei
12	Vienne	30	Bangkok
13	Los Angeles	31	Kuala Lumpur
14	Zurich	32	São Paulo
15	Osaka	33	Moscou
16	Boston	34	Mumbai
17	Genève	35	Le Caire
18	Beijing		

ومن ثم، فإن الحدود بحسب العديد من الدراسات ليست تلك الخطوط المرسومة بين الدول والتي تحدد ممارسة سيادتها، ولكنها الحدود الاجتماعية المنتشرة في داخل

الدولة والتي قد تتطور في ظل وجود أقليات، إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال. كما تتواجد هذه الحدود أيضا بين الدول، حيث تصنف الدول إلى دول متقدمة ونامية وفقيرة بناء على العديد من المؤشرات التي توضح الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين العديد من مناطق العالم. ومنه نلاحظ أن الدراسات التي اهتمت بتصنيف الحدود في العصر ما بعد الحداثة، أخذت بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتحول السوسولوجية والاقتصادية والثقافية وهي حدود افتراضية لا يعترف بها القانون الدولي ولا تلغي حقيقة الحدود الطبيعية ولا سيادة الدولة ولكنها تضعفها وتجعلها أكثر مسامية ونفاذية.

ب- أما الدراسة الثانية التي تناولت بالتحليل والنقاش مسألة الحدود الحديثة، فإنها للباحثين Remigio Ratti et Martin Schuler، اللذين يعتبران أن تدفقات عصر العولمة والتدفقات المكانية والزمانية تكشف عن حدود جديدة ذات طبيعة وظيفية، تبتعد عن الحدود الكلاسيكية التي تمثلها مسافات متجاوزة والانتقال إلى تصور جديد للأقاليم السيادية المجزأة بمناطق حدودية جديدة. هذه الحدود الجديدة تميل إلى تجاوز حدود سلطة الدول القومية، لتتناسب مع السيناريو الوظيفي للحكم المحلي العالمي⁽⁴¹⁾. ومن ثم ميز الباحثان بين التصنيف الكلاسيكي للحدود وتصنيف فترة ما بعد الحداثة.

أولاً: التصنيف الكلاسيكي للحدود: والذي يقسم الحدود إلى أربعة أنواع:

- **حدود الدولة الوطنية** *Frontières des Etats-nationaux*: تقع هذه الحدود ضمن النطاق الأساسي للحدود السياسية للدولة الوستفالية الوطنية وتتميز بكونها ثابتة وخط فاصل بين الأنظمة السياسية ذات السيادة وتضطلع بوظيفة الرقابة والجمارك والضرائب. يتوافق هذا النوع من الحدود مع المرحلة التاريخية لبناء الدول القومية والنماذج التقليدية لنظرية المبادلات "بين القوميات"، وبين الشركات والدول المنتمية إلى أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة. وفي هذا السياق فإن العلاقات في المناطق العابرة للحدود، تعتمد من حيث المبدأ، على السلطات السياسية على المستوى الوطني⁽⁴²⁾.

- **حدود مناطق التكامل** *Zones d'intégration*: وهي حدود تنشأ نتيجة الإرادة السياسية لبناء فضاءات جديدة موسعة من العمل المؤسسي، التي يمكن أن يتخذ فيها النمط فوق الوطني أشكالاً مختلفة كالاتحاد، اتحاد الدول، الدستور الاتحادي الإقليمي، مع الحفاظ على الحدود الوطنية الثابتة والتي تبين بوضوح الانتماء أو الاستبعاد. وتظهر هذه الحدود في عملية التكامل الأوروبي التي بدأت بعد الحرب العلمية الثانية وتطورت من الاتحاد الجمركي إلى السوق الموحدة، فالاتحاد الأوروبي حالياً⁽⁴³⁾.

- **حدود الأنظمة الاستعمارية الجديدة** *Frontières des régimes (néo) colonialists*: والناتجة عن الحركة الاستعمارية ومحاولة الجمع بين الحدود التي يتم تصورها كخط فاصل مع الحدود التي تهدف إلى أن تكون متحركة في سياق جيوسياسي للسيطرة العسكرية أو

السياسية أو الاقتصادية على الكون. وهو ما يظهر في فترة الاستعمار خلال القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وكذلك ظواهر التحالفات التي تهدف إلى خلق فضاءات للهيمنة والقوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية. وأخذت ترسيمات حدود الاستعمار وما بعد الاستعمار شكلين هما: ترسيمات "خطية" مع القليل من الاهتمام بمصالح السكان الأصليين والتي أصبحت حدوداً لغوية، ثم حدوداً وطنية بعد الاستقلال (في أمريكا الجنوبية منذ 1810، في إفريقيا منذ 1960)، وترسيمات "علمية"، بناءً على الدراسات أو الأعمال الإثنوغرافية كما هو الحال في آسيا الوسطى للاتحاد السوفياتي سابقاً، والتي أصبحت حدوداً وطنية منذ 1991.

- **حدود الفضاءات الإقليمية** *Frontières des espaces de régionalisation*: ويقصد بها الحدود التي تتشكل في إطار عمليات التكامل والإقليمية الجديدة، التي انتشرت على المستوى الدولي مع سياسات الانفتاح الاقتصادي. وتتشكل حسب الباحثان من مزيج من الحدود التي يُنظر إليها على أنها فضاءات اتصال بهندسة متغيرة وهي منطقة متحركة تبحث عن تماسك نظامي أفضل، وتجمع بين تعددية الهياكل والهويات، الأمر الذي يفرض تعديلاً أو تكييفاً إقليمياً للوظائف التي مازالت مخصصة لحدود الدولة الوطنية الكلاسيكية⁽⁴⁴⁾.

وتسمى هذه الحدود أيضاً بمناطق التعاون عبر الحدود، حيث تتم فيها المحافظة على خطوط الترسيم وتحديد الحدود الثابتة وفي نفس الوقت، تتم عملية التعاون والتكامل عبر الحدود أو سياسة تصحيح "ندوب التاريخ" على حد تعبير **Denis de Rougemont** دينيس دي روجيمونت، والانتقال من اقتصاد منطقة حدود متجاورة إلى اقتصاد "عبر الحدود"، يفترض مسبقاً التعاون بين نظامين وطنيين وحل العديد من التوترات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى آثار تفاضلية كبيرة وقد تكون هذه التوترات بسبب الاختلافات في مستويات الأسعار في الدخل ومعدلات الأجور، في الحماية والخدمات الاجتماعية للسكان أو حتى في توفير البنية التحتية للهبات. ومن خلال عمليات الأقلمة، يتم تجاوز مسألة تكاليف عدم التعاون حسب **Senn.L** والتي تشمل: تكاليف الازدواجية (البنية التحتية الموازية)، تكاليف عدم تحقيق اقتصاد الحجم، تكاليف الاتفاقيات المتأخرة، تكاليف البرمجة الضارة؛ استخدام حق النقض (الفيتو)، خاصة على المستويات المؤسسية العليا. ويميل "الاقتصاد العابر للحدود" إلى تغيير سلم الأولويات مما يضع الحقائق الاجتماعية الثقافية الإقليمية، وإمكانية صياغة هويات جديدة وهياكل اقتصادية ذات قيمة مضافة حقيقية أفضل⁽⁴⁵⁾.

وتتميز هذه الأشكال من الحدود بارتباطها بسيادة الدولة وولايتها الإقليمية وتعبر عنها، وهي في نفس الوقت لا تخرج عن نطاق تسيير الدولة لها والتحكم فيها.

ثانيا: تصنيف حدود ما بعد الحداثة: إلى جانب هذه الحدود، أحصى المفكران ظهور خمس أنواع جديدة من الحدود نتيجة تأثير العولمة والثورة التكنولوجية والتنظيمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أدت إلى التشكيك في الحدود التقليدية للمساحات المتجاورة⁽⁴⁶⁾، وهي حدود افتراضية وتختلف عن الحدود الكلاسيكية، وهذه الحدود هي:

- الحدود الناتجة عن الممارسات التمييزية **Frontières issues de pratiques discriminatoires**: ويتعلق الأمر بتلك الحدود الناتجة عن محاولة القوى السياسية ممارسة خطوط وظيفية جديدة، لترسيم الحدود من خلال الاستجابة لتحول ظواهر النطاق المكاني العالمي. ويتعلق الأمر بممارسات، غالباً ما تكون غير حكومية، وتهدف إلى تأكيد سلطة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو سياسية أو عسكرية، عبر إعادة بناء المناطق التي كان من المفروض أن تمحى من خلال عمليات العولمة. وتعرف هذه القوى بأنها مجموعات المصالح، سواء حكومية أو غير حكومية، التي تقدم أنظمة قادرة على فرض معايير ذات طبيعة مختلفة: تحديد بروتوكولات شبكات محددة في مجالات الاتصالات، على سبيل المثال؛ البحث عن معايير الجودة، والأمن، وحماية البيئة، تشويش القنوات أو البرامج التلفزيونية، وكذلك الرغبة في الحفاظ على السيطرة الوطنية في مجال المعلومات وحقوق التأليف والنشر. وضمن هذا السياق، يمكن إدراج المعارك التي خاضتها شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تنطوي على قيمة جيوسياسية، هي في صالح المستخدمين، وتتطلب أيضاً حوكمة محددة على المستوى العالمي⁽⁴⁷⁾.

- حدود مناطق النفوذ **Frontières des aires d'influence**: المقصود بها حدود مناطق النفوذ الاقتصادي والتي أشار إليها مفهوم الاقتصاد العالمي لفيرنراند براديل **Ferdinand Braudel**، والذي أوضح بأن "أي اقتصاد عالمي له حدوده الاقتصادية، وهي حدود توجد حيث يبدأ اقتصاد عالمي آخر، ويتحرك الاقتصاد العالمي في حدوده لدمج مناطق جديدة، حتى الآن خارج نفوذه ونتيجة لذلك، نشهد ظهور حدود وظيفية عبرت عنها مناطق النفوذ، تتميز بدرجات مختلفة من النفاذية وتفسح المجال لأشكال التهجين والهويات المتعددة"⁽⁴⁸⁾.

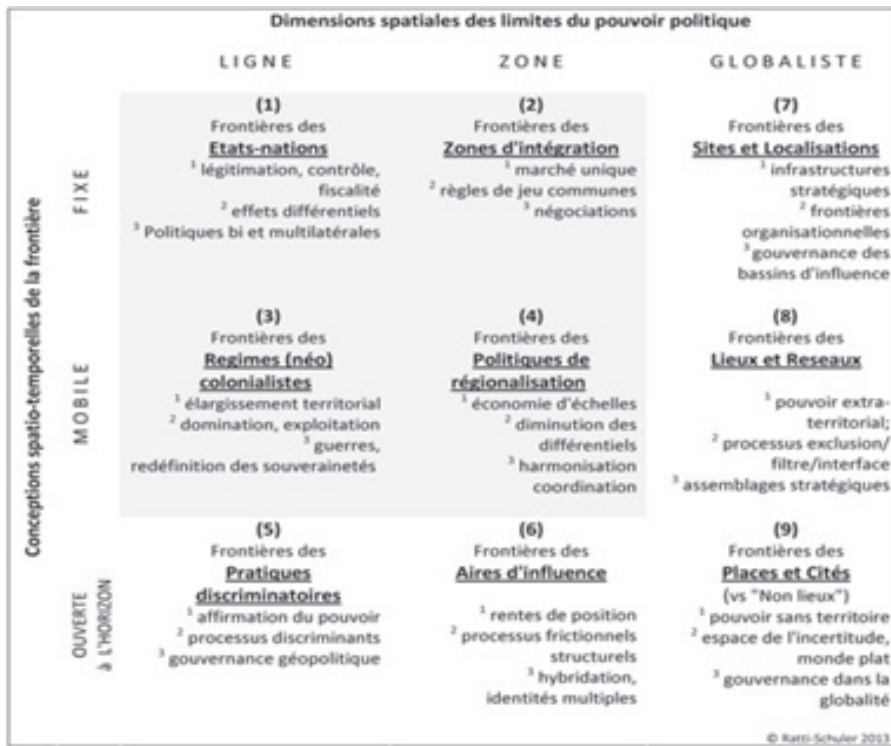
- حدود المواقع والأماكن المستدامة أو أماكن العبور **Frontières des sites et des localisations durables**: وهي مختلف المواقع وأماكن العبور غير المألوفة، تدعم التنقل الدولي للسلع والأفراد، مثل البنى التحتية الكبيرة كالسكك الحديدية أو الطرق، الموانئ التي تستوعب السفن الهائلة من منافذ المواصلات البحرية العالمية،

المطارات الرئيسية، محاور التنقل داخل القارات. هذه "لا الأماكن"، "أماكن العبور" شكلت موضوع اهتمام متزايد فيما يتعلق بدورها ليس فقط الاقتصادي، ولكن لأنها تجمعات لوجيستكية رئيسية لعمليات العولمة، كونها ترسم حدود وظيفية جديدة ذات طابع تنظيمي ولها تأثير كبير على التنمية الإقليمية. يتم تمييز هذه المناطق الحدودية من خلال الحواجز التي تمنع الدخول والقواعد المحددة للعبة التي تدير هذه المجموعات والتجمعات اللوجستية القارية والعالمية، التي تتطلب إدارتها، إدارة إستراتيجية حقيقية، عامة وخاصة، تتجاوز قدرات القوة السياسية للدول القومية⁽⁴⁹⁾.

- **الحدود الوظيفية للشبكات Frontières fonctionnelles de réseaux:** وهي حدود تنشأ بسبب ظاهرة الانتشار المكاني المتصل بالشبكة وفي سياق الحدود المؤسسية المتنقلة، والمرنة والقابلة للاختراق، حيث تشير الجغرافيا وعلم الاجتماع الحديث إلى إمكانية إنشاء أماكن-فضاءات جديدة للحياة lieux-espaces وهي أماكن التملك أو الاستيلاء الاجتماعي وأماكن التجمع والتبادلات العنيفة أحياناً، وأماكن "التعبير العام"، تنتشر في "لا أماكن"، التي هي مراكز تسوق، ومحطات، ومساحات متعددة الوسائط. ومن أهم مميزات هذه الحدود: أنها سلطة فوق إقليمية، تبنى على عملية الاستبعاد وهي تجمعات إستراتيجية⁽⁵⁰⁾.

- **حدود الأماكن والمدن Les frontières des Places et des Cités:** تقدم إجابة للنموذج النظري الذي يرغب في أن تمحى الحدود في البعد "في أي وقت وفي أي مكان" وأن يصبح العالم مسطح بدون أية خطوط وترسيمات سواء طبيعية أو قوانين تحد وتعيق التنقل. نشأة هذه الحدود تحت تأثير ما أسماه المفكر توماس ل. فريدمان بالقوى التي تعمل على جعل العالم مسطح وهي: القوة الجيوسياسية والتي يلخصها في سقوط جدار برلين القوة التكنولوجية: والتي تشمل الاتصال وتوحيد بروتوكولات الكمبيوتر، قوى ذات طابع تنظيمي وتلخص في: التنزيل، الاستعانة بمصادر خارجية، النقل إلى الخارج، سلاسل الإنتاج، اللوجستيات العالمية، قوى ذات طبيعة فردية: وتتمثل في القدرة على بناء وتشغيل شبكة مخصصة من المعلومات والمعرفة، وأخيراً التقارب وهو منصة عالمية تسمح بالتعاون المتعدد. من أهم خصائص هذه الحدود وجود سلطة بدون حدود، كما أنها مساحة من عدم اليقين⁽⁵¹⁾.

Typologie des espaces-frontières et leurs caractéristiques:



المصدر:

Remigio Ratti et Martin Schuler. "Typologie des espaces-frontières à l'heure de la globalisation.". In :Belgeo . Janvier 2013. P21

أهم ما يمكن استنتاجه من هذه التصنيفات الجديدة للحدود، هو أنها معطيات تركز تطور مقاربات دراسة الحدود. فبعد ما كان هذا الموضوع من مجالات اختصاص علماء الجغرافيا وعلماء السياسة والقانون، ومع التحولات الكبرى في مختلف الميادين، انتقل إلى علماء الاجتماع الذين انطلقوا في تعريف الحدود من فكرة أن الحدود مجموعة من ممارسات جهات مختلفة ولا ينبغي اعتبارها كشيء مادي مكاني، وهذا يعني الاهتمام بدراسة الأبعاد المكانية والزمنية والقضائية للممارسات الاجتماعية. هذه المقاربة ليست بالجديدة، فقد طرحها مبكراً العديد من العلماء أمثال جورج سيميل Georg Simmel، الذي تناول منذ 1908 مفهوم الحدود الاجتماعية كمظهر مكاني للأعمال المتبادلة بين الأهداف⁽⁵²⁾، كما طرح بدوره ويب دوبوا Web Duboi، الحدود النفسية والاجتماعية والمكانية التي يمثلها خط اللون في أمريكا في عصر جيم كرو Jim Crow، وشهدت

سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي العديد من الدراسات التي اهتمت بالحدود الاجتماعية، لتتحول دراسة الحدود إلى علم الاجتماع مع تسارع العولمة وإعادة صياغة السيادة السياسية بأشكال جديدة والتحول السريع لأنماط الانتماء⁽⁵³⁾. فقد أكد، الجغرافيان **Ton van Naerssen و Henk van Houtum** سنة 2002 أن الحدود "ترمز إلى ممارسة اجتماعية للتمايز المكاني" وأنه يجب تحليلها، كجهد استراتيجي مستمر لتحديد فارق في الفضاء أو المكان على مستوى حركة الناس والأموال والمنتجات⁽⁵⁴⁾.

ومن هذا المنظور، فإن الحدود ليست خطوطاً بسيطة ترسم على الأرض، حيث تلتقي دولتان ولكنها حدوداً متعددة، منتشرة، متنقلة، غامضة، غير متجانسة ومتعددة الأبعاد وتظهر نفسها بطرق مختلفة، يتم العثور عليها في أي مكان توجد فيه سيطرة انتقائية على الأفراد تهدف إلى التحقق مما إذا كان وجودهم في الولاية القضائية مسموحاً به أو ما إذا كان يمكنهم الوصول بشكل شرعي إلى خدمات معينة عبر فحص جوازات السفر والتأشيرات من قبل موظفي الخطوط الجوية قبل المغادرة، والتفتيش الجمركي والأمني عند نقطة الدخول، والفحوصات المنتظمة لحالة الهجرة داخل البلد، والمراقبة المستمرة لحركة الناس والمنتجات. انتشار هذه الحدود في عدة أماكن وأوقات، يكشف اعتمادها على عدد من الجهات الفاعلة، التي لا يقتصر عملها على الجمارك أو أمن الحدود⁽⁵⁵⁾.

وضمن هذه المعطيات، فإن المقاربة السوسيولوجية في دراسة الحدود تتم على مستوى وصف ممارسات ومنطق الممثلين الذين يساهمون في العمل الحدودي، من جهة، وعلى مستوى فهم ما يربط هذه الممارسات المتفرقة بالبعد المؤسسي للحدود من جهة أخرى، حيث أن الحديث عن الممارسات الحدودية يتطلب تجاوز الوصف التفصيلي البسيط لمجال العلاقات والتفاعلات الأفقية ودراسة كيف تشكل الممارسات جزءاً من عملية إضفاء الطابع المؤسسي⁽⁵⁶⁾.

وبهذا تمكن علماء الاجتماع من تطوير تحليل "جعل الحدود"، في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة وبطرق عديدة. إن هذه المقاربة ليست بالجديدة بالنسبة لمجالات علم الاجتماع، ولكنها في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي وفي إطار التعقيد الذي أصبح يميز العلاقات الدولية وطغيان المشاكل الاجتماعية على المسائل السياسية، أصبحت التفسيرات السوسيولوجية، المقاربة الأقرب لتفسير ما يجري وإيجاد الحلول. وهذا يعني أن البحث العلمي حول الحدود تجاوز المفهوم الضيق الذي يتناول الحدود كشيء مادي يرتبط بهيمنة الدولة إلى اعتبار الحدود ممارسات اجتماعية تمتاز بالديناميكية والتطور والتعقيد. فالذي يحدث في ظل العولمة هو انفجار الحدود الاجتماعية والاقتصادية في شكل مبادلات وصراعات ومشاكل عابرة للحدود وممارسات خارج سلطة الدولة. فالحدود كما تعرف بأنها خطوط ترسم على الأرض ويمكن ملاحظتها، ما تزال قائمة ولكن تم تجاوزها من قبل العديد من الفواعل والتدفقات، وهو الذي أصبح يشير إلى عالم بلا حدود والحدود الافتراضية.

وبناءً على مساهمات الجغرافيا والعلوم الاجتماعية، مع التركيز على منظور سكان المناطق الحدودية، تحولت وجهات النظر المختلفة من الاهتمام بالخطوط الموجودة على الخرائط، ومظاهرها على المنطقة، وأهمية السيطرة وأجهزة الدولة، إلى الاهتمام بسكان الحدود وتفاعلاتهم، والمعابر الخ⁽⁵⁷⁾.

وبالتالي تطور مفهوم الحدود إلى معنى مساحات يتفاعل فيها الفاعلون الذين يسكنونها ويعبرونها مع هويات مختلفة إقليمية ووطنية وعابرة للحدود، توجد في مواقف مختلفة وغير متكافئة دائماً. كما لاحظ أوفاندو راموس أن "المناطق الحدودية هي المكان الذي تكافح فيه الهويات المهيمنة (الدولة وعبور رأس المال) للحفاظ على هيمنة لا جدال فيها، بينما تكافح الهويات التابعة من أجل الاعتراف الاجتماعي"⁽⁵⁸⁾. ومن ثم أصبحت الدراسات تركز على تحليل التقاطع بين الحدود وتنقل الإنسان، وبالمقابل توقفت دراسات الحدود عن معالجة "التخطيط والترسيم والموقع للتركيز على ممارسات إنتاج (إعادة) الحدود الاجتماعية"⁽⁵⁹⁾.

والحدود الاجتماعية هي حدوداً افتراضية وليست جغرافية، بأشكال مختلفة وتنطوي على العديد من الأبعاد والاختلافات اللغوية الدينية والعقائدية والسياسية والأمنية وحتى الضريبية. وهي ناتجة عن مختلف التدفقات التجارية والبشرية، المرتبطة بدورها بالانفتاح الاقتصادي والسياسي منذ نهاية الحرب الباردة، ولكنها حدود تدفع باتجاه إضعاف الحدود بمفهومها الطبيعي والقانوني والوطني من خلال بوابة "الانفتاح وعدم الرقابة"، الأمر الذي ولد حالة من الصراع بين الفواعل التي تدير هذه الحدود الافتراضية والدولة الوطنية، وفي خضم هذا الصراع تظهر وتزداد أهمية الحدود الكلاسيكية وتبرز جدلية فتح الحدود لتلبية مستلزمات الانفتاح الاقتصادي وغلق الحدود لحمايتها من الفواعل غير الرسمية، وهي معادلة يبدو أنها صعبة خاصة فيما يتعلق بعملية السيطرة على الأفراد، الذين يعتبرون الجزء الأصعب في المعادلة وفي توسع التدفقات العالمية المختلفة.

فإذا كانت الدول غير قادرة على السيطرة على كل شيء، فإن الحدود تستمر في تحديد سيادة الدولة وتمييز مدى سلطة اتخاذ القرار على أراضيها، وبالتالي، فإن الحدود في الوقت الحاضر تعددية، يسهل اختراقها، تتطور، قابلة للتكيف، ولكنها لا تزال قائمة وهي قادرة على الاستمرار، لأن العولمة، في عدد من المجالات لا يزال يتعين عليها استيعاب سيادة الدول.

II-2- أساليب إدارة حدود ما بعد الحداثة: في ظل الانتشار الواسع للحدود

الافتراضية أو حدود ما بعد الحداثة، دخلت الدول القومية في سباق متواصل لتأمين حدودها الطبيعية والوطنية عبر زيادة قدرتها على الرقابة والتحكم في مختلف التدفقات على الحدود للدفاع عن حدودها ضد جميع التدفقات غير المرغوب فيها، ومن أهم الاستراتيجيات التي

تم اتخاذها لمواجهة معضلة التوفيق بين الانفتاح الواسع للحدود ومسألة حمايتها نجد استراتيجية الإدارة المنسقة للحدود على المستوى الوطني والدولي.

أ- مفهوم إدارة الحدود: يوظف مصطلح إدارة الحدود لوصف السيطرة التي تمارس على حدود الدولة وتشمل أمن الحدود ومنع المعابر غير المصرح بها وتسهيل الجانب العملياتي للحدود، التي تسعى إلى دعم النقل السريع للسلع والأشخاص المصرح لهم⁽⁶⁰⁾. وبهذا المعنى، فإن عملية إدارة الحدود هي أساساً عملية تسيير ورقابة وتأمين تتم على مستوى الحدود البرية والجوية والبحرية، وتسمح للسلطات بتسهيل عمليات التخليص الجمركي للسلع والأفراد القانونيين وتمنع تسلل الأفراد غير الشرعيين والتجارة غير الشرعية، وكل ما يخص قوانين وإجراءات حماية ومراعاة مصالح الدولة الوطنية عبر⁽⁶¹⁾

- فرض الشروط التي بموجبها يتم عبور المسافرين بصفة قانونية للحدود مع وثائق مثل جواز السفر أو التأشيرة؛

- التأكد من أن البضائع المنقولة عبر الحدود قد دفعت الضريبة المخصصة لذلك؛

- القضاء على الأنشطة غير القانونية (عمليات تهريب السوق السوداء) على الحدود؛

- السيطرة الجيوفيزيائية على الحدود من خلال دوريات القوة العسكرية أو قوة حماية الحدود الخاصة وتعزيز عمليات التفتيش من خلال عمليات البحث، للتأكد من أن المنتجات الضارة أو الأفراد الذين ينفذون ذلك لا يدخلون إلى البلد⁽⁶²⁾.

فمصطلح الحدود في حد ذاته، غالباً ما يرتبط بحدود تم وضعها للسيطرة، وفي بعض الحالات، لمنع تدفق الأشخاص والبضائع والخدمات إلى دولة ما. وبالتالي، ترتبط الحدود في كثير من الأحيان بإنشاء محيط أمن للسيطرة على دخول أراضي دولة ذات سيادة من خلال عملية الإدارة، التي تعمل على خلق توازن بين الأمن والتدفق المشروع للأشخاص والبضائع.

وطبقاً لذلك، تصبح إدارة الحدود مسألة أكبر من فرض الرقابة، لأنها وبأشكالها المختلفة تمد إلى تأكيد "السيادة الإقليمية عن طريق فرض الحدود" وحمايتها من خلال المراقبة الدائمة، وتشمل مراقبة الحدود أيضاً النظم التي تسمح للدولة بتتبع حركة واستخدام السلع والبيانات وخاصة تصرفات الناس بمجرد وجودهم في الأراضي الوطنية، وتحقيق هذه الأهداف من خلال بناء قدرات الحكومات على تنفيذ سياسات هجرة، وتسهيل الهجرة والتنقل بشكل منظم وآمن ومسؤول للأشخاص⁽⁶³⁾.

وفي هذه الوضعية، يتعين على وكالات إدارة الحدود، أن تكون قادرة على إثبات هوية المسافرين ومحتويات وموقع الشحن والتحقق منها، واتخاذ قرارات رشيدة بشأن المخاطر التي يمثلونها. إلا أن القدرة على تحديد وتقييم ومنع دخول الأشخاص أو البضائع التي تشكل تهديداً، تكون محدودة في كثير من الأحيان بسبب التحديات التنظيمية والموارد

وتحديات تبادل المعلومات، حيث تفتقر العديد من الوكالات والعمليات الخاصة بإدارة الحدود إلى التنسيق الاستراتيجي بين وكالات إدارة الحدود الخارجية وصوامع المعلومات المجزأة، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة تحديات اليوم، حيث أن المعلومات ذات الصلة والكاملة في كثير من الأحيان لا يتم نشرها عبر الوكالات أو إتاحتها لصانعي القرار عند حسابها وبالتالي، فإن الأفراد والبضائع قادرون على عبور الحدود دون التعرض لمستوى التدقيق اللازم لاتخاذ القرارات المطلقة فيما يتعلق بالقبول⁽⁶⁴⁾.

هذه التعقيدات دفعت إلى طرح مسألة إصلاح النظام الجمركي العالمي، حيث تضمنت "وثيقة القرن الحادي والعشرين" التي أصدرتها منظمة الجمارك العالمية (WCO) في 2008 "طرح ما أطلق عليه الإدارة المنسقة للحدود" (CBM)، لتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية من خلال زيادة التنسيق بين وكالات الحدود أثناء وضع السياسات والأنشطة التشغيلية، على الصعيدين المحلي والدولي. فالحدود كما يقول O'Dowd، هي "أماكن للفرص الاقتصادية والسياسية للدول، وكذلك لمجموعة من مجموعات ووكالات المصالح الأخرى القانونية وغير القانونية"⁽⁶⁵⁾.

ب- مفهوم الإدارة المنسقة للحدود: يشير مفهوم الإدارة المنسقة للحدود
La gestion coordonnée des frontières (GCF)، إلى نهج منسق تنفذه الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن مراقبة الحدود، بهدف ضمان إدارة أكثر فاعلية لتدفق البضائع والمسافرين مع الحفاظ على التوازن اللازم مع المتطلبات القانونية المطلوبة⁽⁶⁶⁾.
وبمعنى آخر، التنسيق بشكل أفضل والتعاون بين جميع السلطات والوكالات ذات الصلة بأمن الحدود والمتطلبات التنظيمية التي تنطبق على الركاب والبضائع ووسائل النقل التي يتم نقلها عبر الحدود. ومفهوم الإدارة المنسقة للحدود GCF ليس جديداً، إذ ورد في تقرير منظمة الجمارك العالمية سنة 2006 عن الإدارة المتكاملة للحدود، والتي تحدد العناصر الرئيسية لنظام الإدارة الحدودية المتكاملة وقضايا التخطيط والتنفيذ، وتوالت بعد ذلك، العديد من المفاهيم ومنها: مفهوم "الإدارة المتكاملة للحدود"، الذي وظفه الاتحاد الأوروبي، الإدارة التعاونية للحدود الذي استخدمه البنك الدولي، كما استخدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "الإدارة العالمية للحدود"⁽⁶⁷⁾، وكلها مفاهيم تعني التنسيق بين كل الجهات المسؤولة عن مراقبة وتأمين الحدود على مستوى الدولة وبين الدول، وإشراك هيئات الخدمات العامة العاملة على جانبي الحدود من أجل تحسين كفاءتها في إدارة التجارة وتدفقات السلع والمسافرين، مع الحفاظ على التوازن فيما يتعلق بالحاجة إلى السيطرة على الحدود.

وفضلت المنظمة العالمية للجمارك مفهوم "الإدارة المنسقة للحدود" على مصطلح "الإدارة المتكاملة للحدود"، وهو مفهوم "متكامل" يفترض مسبقاً، التكامل الهيكلي والمؤسسي. حسب المنظمة، فإن التعاون العالمي واقعاً أوسع يشمل الموارد والوظائف

والعمليات والتشريعات في رؤية مشتركة لإدارة الحدود بكفاءة وربحية⁽⁶⁸⁾، ومنها إدخال مفهوم النافذة الواحدة الإلكترونية أو النافذة الحدودية، الذي يسمح للمتداول بتقديم جميع المعلومات والوثائق اللازمة مرة واحدة إلى الوكالة المعنية والتي بدورها توزع المعلومات على جميع الوكالات ذات الصلة⁽⁶⁹⁾، وتعتبر النافذة الحدودية من أهم مقومات الإدارة المنسقة للحدود حيث تسمح⁽⁷⁰⁾:

- تقديم منصة مشتركة لكل الهيئات الرقابية المعنية لتبادل البيانات الرقابية بحيث تمكن من تبادل المعلومات بشكل مبكر؛

- توفير واجهة مبسطة مع الجمارك والهيئات الحكومية المتعددة للمتعاملين الدوليين، بالإضافة إلى نقطة دخول واحدة مركزة وواضحة على المتطلبات الرقابية؛

- تعزيز إدارة المخاطر، بحيث تقل الزيارات للفاعلين التجاريين، فالحاجة الملحة للبيانات من كل الهيئات الرقابية الحدودية، يمكن توفيرها من خلال تقديم هذه البيانات مرة واحدة للجمارك عن طريق استخدام وسائل الرقابة الحدودية الحكومية؛

- تمكين الجمارك من بناء روابط وممارسات تنفيذية ومتداخلة مع الهيئات الأخرى، تستطيع من خلالها تعويض أو الحد من تكاليف التشغيل والاستثمارات والعمالة التي عادة ما ترتبط بأعمال الرقابة الحدودية. وتطبق الإدارة المنسقة للحدود على مستويين وهما:

أولاً: مستوى النظام الوطني لإدارة الحدود: تتمحور الجوانب الرئيسية للنظام الوطني لإدارة الحدود في التنسيق والتعاون بين الهيئات والأجهزة الخدمائية داخل الحكومة وبين مختلف المستويات الإدارية من الجهاز الحكومي إلى الوحدات العاملة على الحدود⁽⁷¹⁾.

ثانياً: مستوى التعاون الدولي: وهو التعاون الذي يتم بين أجهزة الدول المجاورة والشركاء التجاريين على الصعيدين الوطني والدولي، وهو تعاون يعتمد على إطار قانوني متين يجمع بين بلدين أو أكثر في شكل اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف ويتم التعاون والتنسيق بين مختلف الخدمات الحدودية على ثلاثة مستويات مختلفة وهي⁽⁷²⁾:

- **مستوى التعاون المحلي بين الموظفين على جانبي الحدود:** يشير الشكل الأكثر إنجازاً للتعاون عبر الحدود على المستوى المحلي، إلى مفهوم "مكتب الحدود الواحد"، تديره دولتان متجاورتان ويتطلب هذا النوع من الترتيبات، تعاوناً وثيقاً في الإدارة اليومية للمكاتب الحدودية ومواءمة المستندات المطلوبة ووضع إطار قانوني مناسب، يغطي الاعتراف المتبادل بالضوابط وتبادل البيانات، وصيانة البنية التحتية، والاستخدام المشترك لمعدات التحقق، وعند الاقتضاء، الإدارة على أساس خارج الحدود الإقليمية من قبل المسؤولين العاملين في خدمات الحدود مثل ما هو الحال بين العديد من الدول المتجاورة ومنها: السويد وفنلندا والنرويج.

- **مستوى التعاون الثنائي بين الدول المتجاورة:** يتعلق التعاون الثنائي عبر الحدود، بعقد اجتماعات على المستوى الإقليمي والمركزي بين الدول المجاورة لمناقشة قضايا مثل تنسيق الدوريات على جانبي الحدود، وإنشاء دوريات مشتركة، وإنشاء مكاتب اتصال تساهم في التواصل وتبادل المعلومات وإمكانية إنشاء ضوابط متتالية.

- **مستوى التعاون المتعدد الأطراف:** ينطوي هذا المستوى من التعاون بشأن قضايا إدارة الحدود على تبادل المعلومات بين البلدان وإنشاء أنشطة تدريب منتظمة، كما يساعد تنظيم فعاليات مثل الندوات بين مختلف السلطات عبر الحدود على تقوية روابط الثقة وتيسير إنشاء شبكة اتصال غير رسمية بين البلدان. وقد يشمل التعاون متعدد الأطراف أيضًا التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل وضع واعتماد وتنفيذ معايير دولية مختلفة وأفضل الممارسات التي تساهم في تنسيق أكثر وفعالية لإدارة الحدود. ويشمل التعاون المتعدد الأطراف ثلاثة جوانب مختلفة: وهي: التعاون على المستوى المحلي بين المسؤولين على جانبي الحدود، التعاون بين الدول المجاورة (الإدارة التعاونية لنقاط العبور الحدودية المشتركة، تنظيم الدوريات المشتركة... الخ) والتعاون على المستوى المتعدد الأطراف بهدف تمكين نهج أكثر فعالية في مجالات العمل المشتركة.

وتمثل الإدارة المنسقة للحدود أهمية كبيرة على العديد من المستويات ومنها المستوى الحكومي، حيث يمكن هذا النظام التعاوني من الحد من التناقضات والتكرار في السياسات والبعثات والولايات المختلفة للخدمات، كما أنه يعزز قدرة الحكومة على تبني نهج شامل لإدارة الحدود للتعامل مع المسائل الاستراتيجية المتعلقة بخدمات الحدود ومن منظور الموارد، فإن هذا التنسيق الدولي يمهد الطريق لتحقيق وفورات الحجم من خلال تطوير أنظمة تدريب وتكنولوجيا معلومات مشتركة، أو من خلال تجميع الموارد، مما يقلل من تكلفة النقل والوقت⁽⁷³⁾.

ج-مجالات وأبعاد الإدارة المنسقة للحدود: تنقسم الإدارة المنسقة للحدود إلى مجالين مرتبطتين جوهريًا، وهما تدفق المعلومات من جهة والحركة المادية للبضائع والأفراد من جهة أخرى، وهي أبعاد تخضع لمجموعة من المبادئ العامة، يتم على أساسها تحديد التدابير المحددة المعمول بها لغرض التخليص الجمركي للبضائع والأشخاص على الحدود⁽⁷⁴⁾.

• **المجال الأول: التدفق المنسق للمعلومات:** تعتبر المعلومات، سواء كانت في نسخة ورقية أو في شكل رقمي، ضرورية للهيئات التنظيمية عبر الحدود، التي يجب أن تتخذ القرارات اللازمة للسيطرة على تدفق البضائع والأشخاص. وبفضل التدفق السلس والوصول إلى المعلومات عالية الجودة، يمكن للمنظمين عبر الحدود اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، والأهم من ذلك، دون التسبب في إزعاج لا مبرر له للمواطنين. وبالتالي يمكن تنفيذ الإدارة الفعالة للمخاطر، من أجل ترشيد

وتسهيل حركة البضائع، حيث يتم فحص البضائع التي تمثل مخاطر عالية والتي يجب مراقبتها بعد الفحص المناسب، وأن البضائع التي تمثل خطر منخفض يمكن إطلاقها دون تأخير غير ضروري، وتخضع عملية التدفق للعديد من المبادئ في إطار نظام الإدارة المنسقة للحدود وهي:⁽⁷⁵⁾

- **شفافية القواعد التنظيمية:** وهي عملية تمكن الشركات من التعرف بوضوح على الجهة التي تقدم المعلومة ومتى وكيف يجب تقديم هذه المعلومات؛

- **العرض الترشيدي للمعلومات:** ينبغي ترشيد الوسائل المستخدمة لتقديم المعلومات، سواء تم إرسالها باستخدام الوسائط الورقية أو الأنظمة الإلكترونية، كما يجب تقييم المعلومات الأساسية من منظور الأمن والسلامة أولاً ثم المعلومات الأخرى أقل أهمية؛

- **تبادل المعلومات:** ينبغي تبادل المعلومات ذات الصلة المقدمة من الشركاء فيما يتعلق بالشحنات الدولية إلى أقصى حد ممكن بين الهيئات التنظيمية ذات الصلة عبر الحدود، بحيث يتم اتخاذ القرارات الجماعية ويمكن إجراء خيارات إدارة المخاطر، إما للتحكم في الشحنات عالية الخطورة أو لتسهيل مرور الشحنات الأقل خطورة؛

- **حماية المعلومات:** من الضروري، وضع قواعد واضحة، وعند الاقتضاء، مصاحبة تبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية عبر الحدود بالتزامات قانونية من أجل الحفاظ على الثقة بين الشركات والهيئات التي تنظم التدفقات عبر الحدود وضمان سرية المعلومات التي يتم تلقيها ونشرها على الأطراف المعتمدة، ومن ثم حماية مصالح الشركات، وأن تدرج في الإطار القانوني التدابير التي اتخذتها الهيئات التنظيمية العابرة للحدود.

• **المجال الثاني: الخاص بالمبادئ الأساسية للحركة المنسقة للبضائع:** إن المبادئ الأساسية لحركة منسقة للبضائع في إطار نظام منسق لإدارة الحدود، تبدأ من فرضية أن سيولة حركة البضائع عبر الحدود والتي تشكل خطراً مرتفعاً قليلاً، هي القيمة الرئيسية للهيئات التنظيمية: فالإدارة الفعالة للبضائع عالية المخاطر تؤدي إلى حماية مصالح الشركات، بشكل أفضل عن طريق تجنب عرقلة حركة البضائع منخفضة المخاطر، لهذا ينبغي تطبيق المبادئ التالية:⁽⁷⁶⁾

- **تبسيط عمليات الفحص والتخليص الجمركي:** ينبغي لأجهزة التنظيم عبر الحدود، تنسيق جهودها لتطبيق الضوابط على البضائع شديدة الخطورة، كما يجب توضيح الإجراءات الواجب اتباعها للتحقق، وتفتيش الشحنات في وقت واحد من قبل جميع الأطراف المعنية أو من قبل هيئة واحدة مسؤولة (مثال: الجمارك). ينبغي أيضاً دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الأنواع المختلفة من عمليات التحقق التي تقوم بها أجهزة التنظيم عبر الحدود ككل، من أجل تحقيق الكفاءة لجميع الأطراف المعنية، كما يمكن فحص البضائع على المواقع المصممة لهذا الغرض في الداخل وليس على الحدود.

- **إدارة الازدحام:** يجب أن يهدف تنظيم البنية التحتية المادية، إلى تسهيل الحركة السلسلة للمركبات التي تنقل البضائع، ويجب اتخاذ تدابير لتحديد الأصول المحتملة للاختناقات من خلال دراسة عن الوقت اللازم، كما يجب أن يعمل المنظمون والشركات عبر الحدود باستمرار معاً لمعالجة هذه الأنواع من الحالات.

- **توفر العمالة:** ينبغي أن تعمل أجهزة التنظيم عبر الحدود معاً، لضمان توفر العمالة اللازمة لتنفيذ الضوابط المطلوبة على البضائع المستهدفة عالية الخطورة، وذلك للحد من أوقات الانتظار ولهذا، يجب اتخاذ تدابير لتنسيق ساعات العمل وأوقات الراحة ودوريات الموظفين وتدريب الموظفين.

- **توفر المعدات:** يجب أن يكون لدى أجهزة التنظيم عبر الحدود، المعدات والأماكن اللازمة لتنفيذ الضوابط، ويجب أن تسعى لإيجاد أوجه تآزر إيجابية من خلال تقاسم هذه الموارد مع بعضها البعض، ومن ثم الاستخدام الأفضل للمساحة المكتبية ومواقف السيارات ومنصات ومعدات التفتيش.

ومن هنا، فإن الإدارة المنسقة أو المتكاملة للحدود، هي بمثابة آليات تنسيقية وتعاونية بين مختلف الأجهزة والهيئات الخاصة بين الحدود، هدفها حماية هذه الحدود من جميع التهديدات الناتجة عن حركة المسافرين والبضائع سواء القانونية أو غير القانونية وخاصة الهجرة غير الشرعية والشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة، وهي عملية تتم على المستوى الداخلي أو الوطني وعلى المستوى الإقليمي والمستوى الدولي.

جدول رقم 4 :

Deux types de contrôle frontal

	Contrôle frontalier classique	Nouveau Contrôle frontalier
Acteurs responsables	Unique	Multiples
Lieux et moment du contrôle	Uniques	Multiples et flexibles
Recours a la technologie	Limité	Multiple
Type d'action	Reactive	Proactive
Orientation du processus	Au cas par cas	Basé sur le risque
Objet de contrôle	d'individu Contrôle	Contrôle des flux

المصدر:

Berry Tholen. «L'évolution des frontières. Évolutions et risques dans la gestion du contrôle des frontières dans les pays occidentaux». In : Revue Internationale des Sciences Administratives. 20102/ (Vol. 76). P290.

وهنا نشير إلى أنه من أهم سياسات إدارة الحدود تلك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والتي تضمنت العديد من الآليات، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي، أول فضاء تطورت فيه حدود الاندماج بفعل مسار التكامل الذي بدأ مع لجنة الحديد والصلب والسوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، كما يعتبر أيضاً أول فضاء بدأت فيه مشاكل الهجرة غير الشرعية تتطور من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وأصبحت تهدد الأمن واستقرار المنطقة الأوروبية وهو تهديد تضاعف مع العولمة والإقليمية الجديدة.

بدأت الإدارة المنسقة الأوروبية للحدود مبكراً وكان ذلك مع نظام شنغن ابتداء من سنة 14 جوان 1985 والذي تضمن فرض التأشيرة، والتعليمات القنصلية المشتركة (CCI) المتعلقة بمنطقة شنغن وبعض قواعد البيانات الكبيرة مثل نظام معلومات شنغن (SIS). إلى جانب الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود لخارجية التي تم إنشاؤها في إطار السياسة الحوارية وما تضمنته من إجراءات اقتصادية وسياسية لمراقبة الحدود.

الخاتمة

الحدود، تعبر عن خطوط ترسيم قانونية وسياسية تفصل دولتين أو سياديتين، ونظامين قانونيين، وسياسيين، وهي بذلك محيط ممارسة سيادة الدولة وأحد معالم الهوية من خلال التمييز بين الداخل والخارج. هذا المفهوم للحدود الذي تطور مع تطور الدولة القومية، يتطابق مع تصور خاص لنمط النظام الدولي المهيكل حول كيانات سياسية متماثلة وهي الدول، وقد تطورت هذه الحدود ضمن فكرة الإدماج والاستبعاد أو الانفتاح والانغلاق. ومن هذا المنطلق، يرى الكثير من الفاعلين أن التعريف القانوني الذي يصور الحدود على أنها علامة الفضاء أو المساحة التي تحدد منطقة صلاحية نظام قانوني معين، لا يأخذ بعين الاعتبار الأشكال الجديدة للعلاقة بين المكان والسياسة، لأن التطورات المختلفة تتجاوز هذا المفهوم الضيق والاختزالي للحدود، إلى مفهوم أوسع يعتبر الحدود بناء اجتماعي، نتاج العلاقات الاجتماعية والسلطات، التي تتميز أحياناً بعلاقات التعاون وأحياناً بأشكال المعارضة بين الجهات الفاعلة المعنية.

فالدراسات التي تتحدث عن الحدود الجديدة، تتناول الموضوع من منظور سوسيولوجي يبرز العلاقات الشبكية والمتعددة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية والاعتماد المتبادل بين مختلف مناطق العالم، حيث تصبح الحدود ليست مجرد "انقطاع إقليمي"، ولكنها أيضاً البناء الاجتماعي والسياسي والخطابي الذي يجب تحليل عملياته وعلى هذا الأساس، فإن الحدود هي "العمليات" وليس "المنتجات"، وبالتالي، فالحدود ديناميكية وهي الحدود غير الخطية *des frontières non linéaire*، وحدود مشتتة ومتناثرة تبرز في مجموع الممارسات الاجتماعية - الاقتصادية الناتجة عن ذلك، ولذلك انتقلت دراستها إلى علم الاجتماع.

وقد ترجمت دراسات علم الاجتماع البعد الاجتماعي لمختلف التحولات وتأثيرها على الأنساق الثقافية والاستهلاكية وعلى مفاهيم المواطنة والسيادة والتي تركزت في أطروحات نهاية الحدود وبلا حدود، مقابل تطور المساحات الافتراضية وتحول مختلف التدفقات الحدودية إلى أماكن عبور تتواجد في كل مكان. وحسب هيسبيرت **Haesbaert**، "ستكون المنطقة بعداً للفضاء حيث يتم التركيز على علاقات القوة" وبالتالي، لا يتم تحديد الإقليم وتحديد حدوده من قبل مراقب خارجي يرغب في دراسته، ولكن بدلاً من ذلك، تقوم المجموعات الاجتماعية التي تحافظ على علاقات الإنتاج أو التكاثر أو الجوار أو القرابة بذلك⁽⁷⁷⁾.

كما أن مفهوم حدود ما بعد الحداثة يرتبط بتنقل البشر والبضائع ومخلفاتها الأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على المعابر الحدودية ومختلف منافذ التنقل، الأمر الذي أعطى تصور جديد لمفهوم الحدود حيث يتم ربط الحدود بالتدفقات وعمليات التنقل من منظور عابر للحدود في ظل العولمة، بحيث تعمل الحدود، في تعبيرها الإقليمي والدولي، كمرجع لهذه العلاقات. وعموما تتميز حدود ما بعد الحداثة بأنها:

- ليست خطوطاً بسيطة لترسيم حدود مرسومة على الأرض حيث تلتقي دولتان، فهي متعددة، منتشرة، متنقلة، غامضة، غير متجانسة ومتعددة الأبعاد وتظهر بطرق مختلفة بما في ذلك العلاقة بالمنطقة المتنوعة، يتم العثور عليها في عدة أماكن وأوقات: المطارات، المدن العالمية، أماكن السوق، الموانئ، المطارات. فالتركيز يتم على مستوى وظائف الحدود والمظاهر المختلفة لهذا العمل؛

- لا ترتبط بالدولة القومية ولا ترمز إلى السيادة وغير معترف بها قانونياً، فهي كيانات متناثرة تمتلك سلطة بدون حدود وهي حدوداً رمزية وليست مادية أو طبيعية؛

- تدفع هذه الحدود باتجاه إلغاء الحدود الدولية القانونية من خلال إلغاء مختلف الحواجز بما يتماش وتحقيق مصلحة الجهات التي تمثلها وعدم الاعتراف بالسلطات السياسية والقوانين أي مزيداً من السلطات بما يتماش والقوى الرسمية وغير الرسمية الفاعلة على مستوى النظام الدولي؛

- إن الحدود الكلاسيكية لم تنتهي بل أصبحت أكثر أهمية للعديد من الأسباب، لعل أبرزها أنها ترتبط بالسيادة، التي تبقى المبدأ العالمي والهاجس الرئيسي لكل الدول التي تعمل من أجل الحفاظ عليه، لأن الحدود الافتراضية هي حدود الفوضى والاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، ومن هذا المنظور هناك إعادة تأكيد للحدود، عبر أطروحة عودة الحدود ■

الهوامش

- 1- ابن المنظور. لسان العرب. الجزء الرابع. بولاق: مصر. 1300هـ. ص115.
- 2- Michel Foucher. «À quoi servent les frontières? Justifications, séparations, transitions et passages». In: Questions Internationales. N° 79-80, Mai- Août. 2016. P15.
- 3- محمد رياض. الأصول العامة في الجغرافي السياسية و الجيوبولتيك. مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2014. ص148.
- 4- نفس المرجع. ص151.
- 5- الراوي، جابر إبراهيم. الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية. مصر: المطبعة الفنية الحديثة. 1970. ص8.
- 6- محمد رياض. مرجع سبق ذكره. ص151.
- 7- Amaël Cattaruzza. «La technologie révolutionne-t-elle la frontière? Frontières et sécurité dans le monde contemporain». In: L'Archicube N° 13, Décembre 2012. P51-52.
- 8- القادر رزيق المخادمي. نزاعات الحدود العربية. القاهرة: دار الفجر، 2004. ص20.
- 9- شارل روسو. القانون الدولي العام. ترجمة: شكر الله خليفة و عبد المحسن. بيروت: سعد الأهلية للنشر و التوزيع. 1982. ص120.
- 10- الحامد يعيدون. أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائري. مذكرة ماجستير تخصص الدراسات السياسية المقارنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف. مسيلة. 2015. ص39.
- 11- محمد عقيل. مشكلات الحدود السياسية. دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف. 1967. ص23.
- 12- Stefan Aniszewski. «Gestion coordonnée des frontières. Un Document conceptuel». Document de recherche, N° 2 (Juin 2009). In: www.wcoomd.org. P6.
- 13- Arbaret-Schulz C., et autres, «un objet spatial en mutation». In : www.researchgate.net publication 30464405_La_frontiere_un_objet. P1.
- 14- Ibid. P1
- 15- Gabriel Wackermann . «Quel sens pour la notion de frontière dans la mondialisation ?». In: Cités N° 31. Mars. 2007. P. 85-86.
- 16- «Dernières tendances du commerce mondial 2017-2018». In: www.wto.org / french / res_f / statis_f / wts2018_f .P29.
- 17- Organisation mondiale du commerce. «examen statistique du commerce mondial 2018». In: www.wto.org / french / res_f / statis_f / wts2018_f .P28.
- 18- Ibid. P31.
- 19- Hager Trabelsi Chaïbi. «Investissement Direct Etranger: une analyse critique pour la Tunisie». In: www.researchgate.net / publication / 283578278_Inve. P5.

20- Lionel Fontagné. «L'investissement étranger direct et le commerce international: Sont-ils complémentaires ou substituables?». Documents de travail de l'OCDE sur la science, la technologie et l'industrie 1999/03. In: P7.

21- Ibid. P9.

22- Conférence des Nations –Unies sur le commerce et le développement. Rapport sur l'investissement dans le monde 2019. Les zones économiques spéciales. Repères et vue d'ensemble. Geneve 2019. P9.

23- Ibid. P9.

24 - Ibid. Pp9-10.

25- Chalmers Larose. «Flux migratoires et mondialisation». In: Relations N° 720. November 2007. P8.

26- Organisation Internationale pour les migrations État de la migration dans le monde 2018. In: publications.iom.int . P17.

27 - Carolina Pinto. «Mobilité sociale et mobilité internationale d'étudiants étrangers: Trajectoires de jeunes professionnels chiliens et colombiens à Paris, New York et Boston». Thèse de doctorat. Sociologie. L'Université Paris-Est. Avril 2013 .P34.

28 - Transforming global border management Facilitating trade, travel and security to achieve high performance. P2. In: www.accenture.com. P2.

29 - Jérémie Valentin. «TICS et la géographie: vers une géographie 2.0 ?». In: Notes de recherche. N° 21- Mars-Avril. 2007. P8.

30- Denis Pieret. «Les frontières de la mondialisation. Gestion des flux migratoires en régime néolibéral». In: www.cire.be. P3-4.

31- Paolo Cuttitta. «Le monde-frontière. Le contrôle de l'immigration dans l'espace globalisé». Traduction de Francesco Ragazzi. In: Cultures et conflits. N68. hiver 2007. P66.

32- Ibid. P66.

33- Arbaret-Schulz C., et autres. Opcit, P4.

34- Ibid. P5.

35- Ibid. Pp5-6.

36- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement. La réduction des inégalités par le commerce et le développement dans le programme de développement pour l'après-2015. 4 août 2014. In: unctad.org / meetings /

37- Arbaret-Schulz C., et autres. Opcit, P6.

38- Ibid. P7.

39- Ibid. P7.

40- Les grandes villes du monde. Nouveau projet de capsules thématiques. Présentation par Annie-Claude Labrecque. Janvier 2013. In:

www.vrm.ca/les-grandes-villes-du-monde-presentation-de-cette-serie. P11.

41- Remigio Ratti et Martin Schuler. «Typologie des espaces-frontières à l'heure de la globalisation.». In: Belgeo. Janvier 2013. P21.

42- Ibid. Pp23-24.

43- Ibid. P25.

44- Ibid. P28.

45-Ibid. P27.

46-Ibid. P29.

47- Ibid. P30.

48- Ibid. P31.

49- Ibid. P32.

50- Ibid. Pp33-34.

51- Ibid. P34.

52- «La frontière n'est pas un fait spatial avec des conséquences sociologiques, mais un fait sociologique qui prend une forme spatiale». Georg Simmel.

53- David Moffette. «Propositions pour une sociologie pragmatique des frontières: multiples acteurs, pratiques spatio-temporelles et jeux de juridictions». In: Cahiers de recherche sociologique. N°s 59-60, automne 2015—hiver 2016. <https://doi.org/10.7202/1036786ar>. P62.

54- Ibid. P64.

55- Ibid. P64.

56- Ibid. Pp65-66.

57- Marcela Tapia Ladino. «Borders, mobility and the transborder space: Reflections for a discussion». Estudios Fronterizos, 18(37), September-December, 2017, p65.

58- Ibid. p65.

59- Ibid. P71.

60- Daniel M. Gerstein, et autres. «Managing International Borders. Balancing Security with the Licit Flow of People and Goods». RAND Corporation. www.pwc.com_publications/documents/the- Pp3-4.

61 - Wafula Okumu. «Border Management and Security in Africa». In: www.academia.edu .P5.



62- Ibid. P5.

63- Ibid. P5.

64- Transforming global border management Facilitating trade, travel and security to achieve high performance. In: www.accenture.com. P2.

65- Mariya Polner. «Coordinated border management: from theory to practice». In: World Customs Journal. Volume 5, Number 2. worldcustomsjournal.org. P49-50.

66 - Stefan Aniszewski. «Gestion coordonnée des frontières – Un Document conceptuel». Document de recherche N°2 (Juin 2009). In: www.wcoomd.org. P5.

67- Ibid. P5.

68- Ibid. P5.

69- Mariya Polner. Op-cit. P52.

70- المنظمة العالمية للجمارك. نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية للحدود العابرة للصفقات. ترجمة: مصلحة الجمارك المصرية. 2009. ص9. عن: www.wcoomd.org

71- Stefan Aniszewski. Op-cit .P10.

72- Ibid. Pp13-15.

73- Ibid. p5.

74- Organisation mondiale des douanes. «Recueil sur la gestion coordonnée des frontières des frontières». 2015, p.10. In : www.wcoomd.org

75- Ibid. Pp.10 -11.

76 - Ibid. Pp.11-12.

77- Marcela Tapia Ladino. «Borders, mobility and the transborder space: Reflections for a discussion». Estudios Fronterizos, 18(37), September-December, 2017, P72